جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والاعمال

أثر المستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

The Impact of imports on Economic Growth in Islamic World Countries

إعداد
وسام مجيد فزع العزاوي
الرقم الجامعي
(١٧٢٠٥٠٧٠٣٠)
إشراف الأستاذ الدكتور
إبراهيم البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والاعمال
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الدراسي الصيفي ٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **وسام مجيد فزع العزاوي** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ : ١٨/ ٧/ ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعميماتها

أنا الطالب: **وسام مجيد فزع العزاوي** الرقم الجامعي: (١٧٢٠٥٠٧٠٣٠)

التخصص :اقتصاديات المال والاعمال الكلية: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر المستوردات على النمو الاقتصاد في دول العالم الإسلامي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وبناءً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ : ١٨/ ٧/ ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر المستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

The Impact of imports on Economic Growth

in Islamic World Countries

وأوصي بإجازتها بتاريخ: 2019 /7/18 م

إعداد

وسام مجيد قزع العزاوي

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور علي مصطفى عبدالله القضاه	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور علي جدوع الشرفات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى وطني الحبيب وطن الصمود والتضحيات ..... وطني العراق الأصيل

إلى والدي رحمه الله وأكرم نزله، الذي زرع في نفسي العزة والكرامة .....

إلى والدتي التي أعطت بدون مقابل، والتي قدمت لي الحب والحنان.....

إلى جميع أخوتي الطيبين، الذين هم سندي وعزوتي.....

إلى من ساندتني وخطت معي الخطوات وسهلت لي الصعاب وشاركتني عناء البحث،

إلى نبع العطاء ورمز الوفاء، زوجتي ورفيقة دربي، اسأل الله أن يجزيها خير الجزاء على صبرها وتحملها .....

إلى ابنائي الذين قاسمتهم هذه الرسالة طفولتهم وحرمانهم من بعض حقهم في وقت أبيهم .....

إلى كل أصدقائي دون استثناء الذين ساندوني من أجل انجازي لهذا العمل المتواضع.....

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين محمد ، الذي أنعم علي بالمعرفة والقدرة من أجل انجاز هذه الدراسة، فالمنة والفضل له وحده، اذ يطيب لي في البداية ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة الذي تكرم بمتابعة هذا العمل المتواضع من خلال التوجيهات والمشورات التي قدمها، والتي كان لها الدور الكبير في انجازي لهذا العمل.

كما وأتوجه أيضاً بجزيل الشكر والامتنان الى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة الذين وافقوا على مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكل فرد ساهم في مساعدتي حتى أُنجز هذا العمل وأخص بالذكر الأصدقاء والزملاء الأعزاء، حيث أدعو الله العلي القدير بأن يوفقهم لعمل الخير.

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع العاملين في جامعة آل البيت، الجامعة المتميزة والعريقة، ممثلة بإدارة الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية على ما قدموه من حسن المعاملة وعلى الجهود المبذولة من أجل رعاية الطلاب في هذا الصرح العلمي الكبير.

الباحث: وسام مجيد فزع العزاوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعميماتها ..... ج
الإهداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
الملخص ..... ي
Abstract ..... ك
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
١-١ المقدمة ٢
١-٢ مشكلة الدراسة ٣
١-٣ أهداف الدراسة ٣
١-٤ أهمية الدراسة ٣
١-٥ فرضيات الدراسة ٤
١-٦ التعريفات الاصطلاحية ٤
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٥
المبحث الأول: المستوردات ٦
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ١٣
المبحث الثالث: الدراسات السابقة ٢٥
الفصل الثالث اقتصاديات العالم الاسلامي ٣٢
٣-١ اقتصاديات العالم الاسلامي ٣٣
الفصل الرابع منهجية الدراسة وتحليل بيانات الدراسة إختبار الفرضيات ٤٩
٤-١ تمهيد ٥٠
٤-٢ منهجية الدراسة ٥٠
٤-٣ مصادر جمع البيانات ٥٠
٤-٤ مجتمع الدراسة وعينتها ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٥ الاختبارات المستخدمة في الدراسة ٥١
٤-٦ نموذج الدراسة ٥٤
٤-٧ فرضيات الدراسة: ٥٤
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٥٧
٥-١ نتائج الدراسة ٥٨
٥-٢ توصيات الدراسة ٥٨
قائمة المصادر والمراجع ٦٠
أولاً: المراجع العربية: ٦٠
ثانياً: المراجع الأجنبية: ٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	دول العالم الإسلامي في قارة آسيا	٤٣
(٢)	دول العالم الإسلامي في قارة افريقيا	٤٤
(٣)	الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي	٤٦
(٤)	صادرات دول العالم الإسلامي	٥١
(٥)	مستوردات دول العالم الإسلامي	٥٤
(٦)	الميزان التجاري لدول العالم الإسلامي	٥٨
(٧)	اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	٦٧
(٨)	نتائج اختبار هوسمان	٦٩
(٩)	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر المستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي

إعداد

وسام مجيد فزع

إشراف

الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي بإستخدام نموذج الانحدار، حيث تكون مجتمع الدراسة من دول العالم الإسلامي عددها (٥٦) دولة، وتم أخذ عينة عشوائية بلغت (٢٢) دولة بسبب كبر حجم مجتمع الدراسة، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ٢٠١٠-٢٠١٧.

اظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي للمستوردات على النمو الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٣٢٪، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في المستوردات يؤدي إلى ٣٢٪ من التغير في النمو الاقتصادي، كما أظهرت الدراسة من خلال قيمة معامل التحديد إن ٨٢% من التغيرات في النمو الاقتصادي، تعود إلى المستوردات.

أوصت الدراسة بضرورة قيام حكومات دول العالم الإسلامي بالعمل على تحسين كفاءة الهيكل الإنتاجي من خلال التطوير والابداع من أجل القيام بعملية احلال الواردات، والعمل على انشاء سوق مشتركة بين دول العالم الإسلامي من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على إيجاد كيانات اقتصادية قوية لها القدرة على المنافسة الدولية الامر الذي يؤدي الى تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of imports on Economic Growth

in Islamic World Countries

By

Wissam Majid Khalaf

Prof Supervision: Ibrahim Mohammed Al-Batayneh

Abstract

The study aimed at measuring the Impact of imports on Economic Growth in Islamic World Countries using the unit root test, where the study population from the Islamic countries number (٥٦) countries, and a random sample was taken (٢٢) countries because of the size of the study community during the period ٢٠١٠-٢٠١٧.

The results of the study showed a significant effect of imports on economic growth. The coefficient of effect was ٪٣٢, ie, with the stability of other factors, ١٪ of the change in imports leads to ٪٣٢ of the change in economic growth, the study also showed that by ٨٢٪ of the changes in economic growth, were due to imports.

The study recommended that the governments of the Islamic countries should work to improve the efficiency of the productive structure through development and creativity in order to carry out the import substitution process and to work towards establishing a common market among the countries of the Islamic world in order to achieve economic integration and work to create strong economic entities with international competitiveness Leading to improved economic growt

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

h.

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ التعريفات الاصطلاحية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

تساهم المستوردات والتي تعتبر جزءاً هاماً من التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وتأثيرها على العمليات الإنتاجية للاسواق المحلية، حيث تسعى جميع الدول المتقدمة منها، والنامية للعمل على تحقيق معدلات نمو في اقتصادياتها، والبحث عن العوامل التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع بشكل عام، إذ تعمل المستوردات على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو المرتبط بتحقيق الموارد الاقتصادية للمجتمع، كما أجمع علماء الاقتصاد على أهمية المستوردات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفي بناء وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة، لذا فإن المستوردات تعتبر أحد المتغيرات التفسيرية وقوة محركة لعجلة النمو الاقتصادي.

تشكل دول العالم الإسلامي جزءًا كبيراً وهاماً من دول العالم، والتي تسعى لرفع مستويات النمو الاقتصادي في بلدانها لتحقيق الزيادة في المستويات المعيشية، والاجتماعية لمجتمعاتها، وتعد محورًا هاماً في خططها التنموية الاقتصادية، ومعظم الدول الإسلامية تقع ضمن تصنيف الدول النامية، وان كانت بعض هذه الدول تعد غنية لأنها تمتلك موارد طبيعية ثمينة إلا أن هناك دول فقيرة جداً تعاني من اختلالات اقتصادية كبيرة، وانخفاض في متوسطات دخول الافراد، وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم بالإضافة العجز في ميزانيات هذه الدول مما سبب في تراكم أعباء الديون الثقيلة على هذه المجتمعات والانخفاض المستمر في أسعار الصرف.

إن دراسة أثر المستوردات على دول العالم الإسلامي له أهمية كبيرة في إبراز أهمية هذه المستوردات كمؤشر رئيسي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن المستوردات يمكن أن تعتبر أحد محفزات النمو الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة في الاستثمارات او جذب استثمارات جديدة مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبما ينعكس ايجاباً على حالة الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمركز غالبية مستوردات الدول الإسلامية في المنتجات الغذائية والزراعية والالات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة وبعض السلع التي تؤدي بدورها إلى تحقيق الزيادة في الثروة العامة والعمل على تعزيز دور المستوردات لدول العالم الإسلامية.

١ـ٢ مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود عجز في النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم الاسلامي بسبب زيادة حجم المستوردات في هذه الدول حيث تعاني معظم دول العالم الإسلامي من مشكلة النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة حجم المستوردات في هذه الدول، مما أدى ذلك الى وجود تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد بشكل عام وانطلاقا من كون المستوردات في دول العالم الإسلامي تتميز بعدم التنوع ، الامر الذي يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة.

من خلال استعراض مشكلة الدراسة ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لعملية للمستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي؟

١ـ٣ أهداف الدراسة

هدف هذه الدراسة العام هو قياس أثر المستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي وإبراز أهمية دور المستوردات في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك باعتبارها ركن أساسي للتجارة الخارجية.

و لتحقيق الهدف الرئيس من الدراسة ستعمل هذه الدراسة على :

١) بيان أهم النظريات المفسرة للمستوردات .

٢) التعرف على أهم الدول المصدرة لدول العالم الإسلامي.

٣) التعرف على أهم السلع و الخدمات التي يتم استيرادها في دول العالم الإسلامي .

١ـ٤ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة دول العالم الإسلامي تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي لديها، وبما ينعكس ايجاباً على مستويات المعيشة في هذه الدول، وقد أدى ذلك الى زيادة المستوردات من السلع والخدمات المختلفة، الامر الذي يسهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الدول، باعتبار أن المستوردات لها القدرة على تلبية متطلبات النمو الاقتصادي ودفع عجلة النمو في دول العالم الإسلامي.

١-٥ فرضيات الدراسة

بناء على سؤال الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

$H_{.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للمستوردات على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي.

١-٦ التعريفات الاصطلاحية

التجارة الخارجية: هي عبارة عن مجموعة من النشاطات القائمة على تبادل منتجات دولة معينة ودول أخرى فيما بينهما، كتبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات من أجل تحقيق المنافع فيما بينهما، ويكون ذلك عبر الحدود الدولية أو الإقليمية (سواعي، ٢٠١٥).

المستوردات: هي عملية نقل أو جلب (سلع وخدمات) للدولة من دول أخرى بحيث تكون بحاجة ماسة أو غير متوفرة لديها لتعمل على تلبية العجز من الاحتياجات الأساسية اللازمة لها (خصيب، ٢٠٠٨).

النمو الاقتصادي: هو الزيادة المتحققة في المتوسط العام لدخل الفرد والذي يكتسبه وبشكل مستمر مع مرور الزمن، وعلى الاجل الطويل لإنتاج الدولة ويعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان. (Mrudula, ٢٠١٥).

دول العالم الإسلامي: هي مجموعة من الدول التي تشترك فيما بينها بالعوامل الدينية الإسلامية، و يبلغ عدد هذه الدول (٥٦) دولة إسلامية، تقع أغلبها في قارتي آسيا وأفريقيا، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٢.٣) مليار نسمة، إذ يشكلون ما نسبته (٢٧%) من سكان العالم (حبيب، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: المستوردات

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المستوردات

٢-١ المستوردات

٢-١-١ تمهيد

ظهرت التجارة الدولية مع تطور احتياجات المجتمعات لبعضها البعض بسبب اتساع حجم التجارة الدولية مع التطورات في المجالات المختلفة، ومنها التطورات في الاختراعات التي ساهمت في تحسين العمليات الإنتاجية المختلفة، وظهور الفائض في الإنتاج المحلي ليفوق احتياجات الاستهلاك المحلي، لذا أصبحت التجارة الدولية من أهم العناصر التي ساهمت في تحسين معدلات التطور الاقتصادي لغالبية الدول، وقامت التجارة الدولية بتوفير السلع والخدمات وغيرها الكثير من المنتجات الأخرى لدول لاتنتجها محليا، أو انها تعاني نقصاً في انتاجها، ومن هنا كانت المستوردات الحل الأمثل للحصول على الاحتياجات المجتمعات من السلع والخدمات التي تحتاجها، حيث تختلف أهمية المستوردات من دولة الى أخرى، وذلك حسب احتياجات كل دولة من الموارد والسلع والخدمات التي تحقق لها النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي، ولكن قبل البدء بالمستوردات ومفهومها لابد من التطرق الى موضوع التجارة الخارجية، وتوضيح علاقتها مع النمو الاقتصادي، وأسباب قيامها، والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

٢-١-٢ التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية في الاقتصاد، بحيث تعمل على صرف الفائض من السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، بالإضافة الى سد حاجات الطلب المحلي المتزايد باستمرار من خلال الصادرات والمستوردات، إضافة الى أن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في تفاعلها مع الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية، الامر الذي يسهم في عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول(داوود،٢٠١٠)

احتلت التجارة الخارجية أهمية كبيرة، أيضاً في جميع اقتصاديات العالم في مجالات عديدة سواء كان الامر من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، خاصةً الوقت الحاضر الذي يمتاز بظهور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، كالعولمة والانفتاح الاقتصادي ودخول منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية، الامر الذي أدى الى التطور الكبير في وسائل الاتصال، والتي جعلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من دول العالم بقعة صغيرة بالرغم من المسافات فيما بينهم، الامر الذي أدى الى اتساع حجم التجارة الخارجية الخارجية، والذي تمثل باتساع حجم التبادلات التجارية الدولية.

ظهر الدور الكبير للتجارة الخارجية في الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية كونها الوسيلة التي يمكن أن تساعد بتوفير مقومات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع والانتاج ووسيلة فعالة تسهم في توفير مجموعة من السلع اللازمة والمكملة للمجتمع إضافة إلى كونها وسيلة تساعد على توفير العملات الصعبة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات (الحباشنة، ٢٠١٦).

٢-١-٣ مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة لجميع دول العالم المختلفة، نتيجة للدور الذي تلعبه في عملية ربط اقتصادات الدول المختلفة، والعمل على مساعدتها في عملية التطور والنمو من خلال نقل المعمومات والتكنولوجيا، وعملية تصدير الانتاج الفائض عن الحاجة والعمل على تعزيز قدرة الدولة التنافسية في الاسواق العالمية وتعرف التجارة الخارجية عبارة عن حركة السلع والخدمات المستمرة بين دول العالم المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال (الفتلاوي، ٢٠١٦).

٢-١-٤ أسباب قيام التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد والتي تهتم بدراسة الصفقات التجارية خارج الحدود الإقليمية لأي دولة، لتحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، ومن أهم أسباب قيام التجارة الخارجية مايلي(بهنام، ٢٠١١):

١- وجود تباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم، وبسبب عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب التوزيع اللامتكافئ للثروات الطبيعية، لابد أن تتخصص كل دولة في عملية إنتاج السلع التي يمكن انتاجها حسب مقومات الإنتاج المتوفرة بأقل تكلفة وبجودة أعلى.
٢- اختلاف تكاليف الإنتاج والاذواق والميول وغيرها من العوامل المتعددة تعد أحد الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية.
٣- اختلاف الموارد المعدنية والبشرية في كل دولة عن الأخرى، الامر الذي يؤدي الى تفاوت امكانياتها في انتاج السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تفاوت المستويات التكنلوجية المتقدمة والتي يكمن الهدف من استخدامها تخفيض التكلفة والجهد والوقت وزيادة كميات الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات المقدمة.

٢-١-٥ النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

اعتقد أغلب الاقتصاديين أن دراسة نظرية التجارة الخارجية بدأ بظهور النظرية الكلاسيكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بحيث ظهرت أفكار(ادم سمث) في عام ١٧٧٦ بكتابه (ثروة الأمم)، بحيث أخذ نظرية التكلفة المطلقة التي تنص: تقوم التجارة بين دولتين قيام إحداهما بإنتاج سلعة بتكلفة إنتاج مطلقة اقل من الدولة الأخرى، الامر الذي يؤدى إلى زيادة التبادل التجاري الدولي وتحقيق الارباح التجارية لكل من الدولتين حسب تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بميزات مطلقة، تبعاً لذلك يكون اساس قيام التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة المطلقة، كما ركز سميث على تقسيم العمل والتخصص بالقول : إن الاختلاف في التكاليف المطلقة، يعتبر أساس لقيام عملية التبادل التجاري الدولي(الكواز، ٢٠٠٩).

أما(جون ستيوارت ميل) قام بالتأكيد على نظرية الميزة النسبية بدلاً من نظرية التكاليف النسبية، أو يرى أن التكاليف النسبية ليست إلا عملية تثبيت كمية الإنتاج من أجل بيان فروقات النفقات الإنتاجية، الامر الذي يعمل على تحديد معدل التبادل الداخلي، بحيث لاينطبق على معدل التبادل الدولي، وان الاختلاف في الكفاءة الإنتاجية للعمل هو الأساس في تفسير قيام التجارة الخارجية وليس اختلاف التكاليف النسبية، ومن أشهر النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية مايلي(الكواز، ٢٠٠٨):

نظرية هكشر أولين: والتي أطلق عليها اسم نظرية نسب عوامل الإنتاج، قامت هذه النظرية بتوضيح سبب الاختلاف في التكاليف النسبية، بحيث يعود الاختلاف إلى عاملين:

أ) وفرة وندرة عوامل الإنتاج.

ب) حجم وتوسع الإنتاج.

بحيث ترى النظرية أن عوامل الإنتاج مختلفة من دولة لأخرى، وان التجارة الخارجية تقوم على أساس الميزة النسبية من أجل توفير تلك العوامل، إذ تقوم بتصدير السلع الكثيفة المتوافرة لديها وتقوم بإستيراد السلع النادرة الغير متوفرة لديها، ومن العوامل الاخرى سوء التوزيع السكاني بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون غير متناسب مع مساحة الأرض ومواردها المتوفرة، وتوفر الايدي العاملة المنخفظة الأجور بسبب كثافتها، وبسبب وجود قصور في هذه النظرية لاسباب مختلفة، أدى فشل هذه النظرية لظهور بدائل لها كنظرية دورة حياة المنتج (لريموند فارنون) وتبعاً لهذه النظرية يمر المنتج بثلاث مراحل كما يلي:

أ) مرحلة القيام بإنتاج منتج جديد.

ب) مرحلة النضج والتي تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ انتاجها على نطاق موسع وتصديرها للدول الأخرى.

ج) مرحلة الوصول إلى المنتج المعياري، وعملية انتشار أساليب الانتاج للمنتج عن طريق اتفاقيات المشتركة، بناء على ولك فهي تأخذ بعين الاعتبار وجود وفورات في حجم وحركة الاستثمار الدولي والاستمرار بنظرية المزايا النسبية .

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن نظريات التجارة الخارجية ركزت على جانبين أساسيين هما، اتساع حجم السوق والتخصص، لأن قيام التجارة الخارجية يودي إلى اتساع حجم السوق الامر الذي يعمل على زيادة التخصص، ومن ثم يكون تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

٢-١-٦ مفهوم المستوردات

أن للمستوردات دور مهم في عمليات المبادلات الاقتصادية بمختلف أنواعها، ويتمركز دور المستوردات في توفير المنتجات الأساسية من السلع والخدمات، وخصوصا السلع التي من الصعب إنتاجها محليا، وبغض النظر عن نوع السلع والخدمات سواء كانت صناعية أو زراعية أو رأسمالية واستهلاكية بهدف الاستثمار والإنتاج أو الاستهلاك، يدل ذلك على اكتساب المستوردات أهمية في تحقيق عملية النمو الاقتصادي، وقد كان السعي والعمل على بذل كل جهد لتذليل الصعاب التي تواجه عملية المستوردات، كما تسهم المستوردات من المنتجات خصوصا الرأسمالية منها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كونها المحرك الأساسي في عملية التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي، حيث تتصف دول العالم الإسلامي بانفتاحها على العالم الخارجي سعيا منها للاستفادة من فرص التبادل التجاري بينها وبين دول العالم الأخرى وذلك سعيا منها في رفع معدلات النمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي، وذلك من خلال توفير سلع وخدمات جديدة تساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المعيشي والاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة تكوين الثروة والعمل على تعزيز دور المستوردات لدول العالم الإسلامية خصوصا أننا في العصر الذي يشهد حاليا تغيرات سريعة تظهر تباين في الأداء الاقتصادي لمختلف دول العالم.

هنالك العديد من المفاهيم المتعلقة بالمستوردات من ابرزها مايلي:

فقد عرفها البطريق (٢٠١٤) بأنها: "أحد العمليات التي يتم فيها شراء البضائع والخدمات من دولة أجنبية لبيعها في الأسواق المحلية".

وعرفها كافي، (٢٠٠٦) بأنها: "استيراد موارد أو منتجات تكون الدولة في حاجة إليها من دول أخرى لتعمل على سد العجز من الاحتياجات الأساسية".

بينما عرفها هاشم، (٢٠٠٨) بأنها: " الطلب الفعلي المحلي على المنتجات الأجنبية سواء كانت هذه المنتجات عبارة عن سلع أو خدمات، باعتبار أن لفظ المنتجات يشمل النوعان معاً باعتبارهما منتجات لأن الإنتاج هو خلق للمنافع وليس خلقاً للمادة".

٢-١-٧ أهمية المستوردات

سيطر مؤشر المستوردات على الفكر الاقتصادي المتعلق بالتطور الاقتصادي لدول العالم الإسلامي، وخاصة الذي أسفر عنه الواقع من زيادة الفجوات ما بين كل من الدول المتقدمة ودول العالم الأخرى بما فيها دول العالم الإسلامي.

وتأتي أهمية المستوردات بالنسبة لدول العالم الإسلامي من الموارد المختلفة التي تحتاجها لتحقيق النمو الاقتصادي مع أنها تعاني من تذبذب في ميزان المدفوعات، وزيادة حجم المديونية بالإضافة إلى زيادة أعباء الدين العام الواقع على مسؤوليتها مما نتج عن ذلك الضعف في قدرتها على المستوردات، وذلك بسبب الإجراءات التي تتبعها بعض الدول مثل الاقتراض من الدول الأخرى واتباع بعض الدول لاستراتيجيات إحلال المستوردات. (حبيب، ٢٠١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك تعد المستوردات مؤشر مهما للقدرة على توفير الاحتياجات اللازمة لمجتمع ما، خاصة المتعلقة منها بالسلع والخدمات التي تلبي طموحات تحقيق النمو الاقتصادي.

ويترتب على تلك الأهمية العديد من الفوائد، ومن أهمها ما يلي (سالم، ٢٠١٠) (قدي، وآخرون، ٢٠٠٢):

١) توفير منتجات جديدة للسوق ذات جودة: تسعى الدول دائماً إلى إدخال سلع وخدمات جديدة وحديثة وذو جودة عالية إلى السوق مما يسهم في ذلك في توفير سلع وخدمات ذات جودة مرتفعة في أسواقها.

٢) اختلاف التكاليف: تعمد الدول إلى تخفيض أسعار المنتجات وتكاليفها وخاصة المصنعة منها، فالعديد من السلع والخدمات والموارد تكون أسعارها ضمن الدخول المتاحة وتكلفتها أقل من إنتاجها محليا، لذا يكون من الأنسب لها عدم انتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

٣) المنافسة والتميز في المنتجات المصنعة: تعمد الدول إلى استيراد منتجات للصناعات معينة أو محددة إذ تعتبرها فرصة لكي تكون رائدة بها ولديها القدرة على المنافسة في الأسواق.

لذلك كان الاهتمام بامستوردات جزء من اهتمامات العديد من دول العالم، وفي مختلف السلع والخدمات سعيا منها في الوصول الى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

٢-١-٨ أنواع المستوردات

تختلف أنواع المستوردات بإختلاف البلد المستورد و إحتياجات كل دولة وأفراد المجتمع من السلع والخدمات ومن أهم انواعها مايلي(الشواربي، ٢٠٠٦):

١) الاستيراد للدولة: يكون الاستيراد من السلع والخدمات اللازمة من أجل نشاطات التي تخص قيام الدولة كالوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية.

٢) الاستيراد الشخصي: وهو عبارة عن عملية الاستيراد لأغراض غير تجارية بل لإستخدامها من أجل تحقيق منفعة للمستورد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) الاستيراد للإنتاج: هو كل ما تقوم المشروعات الانتاجية بإستيراده من أجل بيعه بعد تغير حالته كالخامات والمواد الاولية والسلع الوسطية وغيرها من الاجزاء التي تكون المنتج النهائي.

٤) الاستيراد للتجارة: كل ما يتم استيراده من أجل بيعه بحالته عند الاستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية او تكميلية عليه.

٥) الاستيراد برسم المعرض: والمقصود به الاستيراد من المعارض والاسواق المرخصة اقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والاسواق الدولية.

٦) الاستيراد الشخصي :هو كل ما يتم استيراده لأي شخص طبيعي يكون الهدف منه تحقيق منفعة شخصية، مع استعمال ما تم استيراده خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة التجارة.

٧) المستوردات بدون قيمة: لاتفرض الجمارك رسوماً مباشرة على السلع الواردة على شكل هبات ومساعدات، الى الجمعيات الخيرية والمساجد وغيرها، ويشترط لذلك موافقة الجهات الادارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات.

٢-١-٩ عوامل التوسع في عملية المستوردات

في ظل سعي دول العالم خصوصا الدول النامية التي تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي، كان لابد لها من الاتجاه نحو الأسواق الخارجية من أجل تلبية احتياجات مجتمعاتها، مما أدى الى تعدد العوامل التي كانت سببا في التوسع في الاستيراد وهي على النحو التالي (السريتي،٢٠١٠):

١- ديناميكية عناصر الإنتاج وامكانيتها على التحول أو الانتقال من نشاط الى نشاط آخر.

٢- تحرير التجارة الدولية وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد ويعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال الغاء اية قيود تحد من عمليات التبادل التجاري.

٣- تحسين وسائل النقل والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ساهم في سرعة التعرف على السلع والخدمات الجديدة، وسهولة الحصول عليها بأقل كلفة ووقت ممكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- اختلاف العملات وأسعار الصرف، ورغبة الدول في الاستفادة من هذه العملات الاجنبية في تحسين ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

٢-٢ النمو الاقتصادي

٢-٢-١ تمهيد

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى الوصول اليها، باعتبارها حصيلة لجهود اقتصادية وغير اقتصادية، من مؤشرات تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، لذا أصبحت مسؤولية تحقيق النمو الاقتصادي ترتبط وبشكل مهم بتوفر أسباب تحقيق هذا النمو ، والتي من أهمها توافر مؤسسات إنتاجية كفؤه، والتوسع في البحث العلمي، ومشاركات الأفراد والمجتمعات وتحسين مستوى التعليم والصحة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وغيرها من الخدمات الحديثة التي تلبي احتياجات المجتمع (صالح، ٢٠١٣).

٢-٢-٢ مفهوم النمو الاقتصادي

يعد هذا المفهوم من أهم المفاهيم المستخدمة والمتداولة في علم الاقتصاد، حيث يعبر عن الغاية الرئيسية لأغلب النظريات والفرضيات الاقتصادية التي استخدمت لتفسير حالا النمو الاقتصادي والتي تسعى جميع الدول لزيادة الاهتمام بتنميتها وتطويرها لتحقيق الاحتياجات اللازمة والضرورية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، لذلك لابد من التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي (علاوة، ٢٠١٠).

يقول بونيه عالم الاقتصاد: "إن النمو الاقتصادي ليس الا عملية في التوسع الاقتصادي التلقائي من خلال وجود أنظمة اجتماعية محدده، حيث تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن عملية التنمية الاقتصادية تفترض التطوير الفعال، من خلال إجراء العديد من التغيرات في الأنظمة الاجتماعية لدولة ما، على عكس عملية النمو الاقتصادي، بحيث أن النتيجة تنطوي على تغيرات في هيكل توزيع الدخل والتغير في هيكل الإنتاج، والتغير في نوعية السلع والخدمات، مما يعني ذلك إجراء العديد من التعديلات الهيكلية في أنظمة المجتمع"(الكواز، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد عرف مكيد و معوشي (٢٠١٥) النمو الاقتصادي بأنه " زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المختلفة

بينما عرف (Hamuda & Gazada ,٢٠١٠) النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة على مدى فترة طويلة من نصيب الفرد المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي بعض العوامل الرئيسية منها مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري والتخصص وفقاً لقانون "آدم سميث" لتقسيم العمل وقانون الميزة النسبية، ونظام الضرائب التي تشجع العمل ونظام المالية المناسبة الفعالة.

اما محمد (٢٠٠٥) فقد عرف النمو الاقتصادي بأنه: "التغييرات الإيجابية في مستويات الإنتاج للسلع والخدمات بدولة معينة وخلال مدة زمنية معينة، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة شريطة الاستمرار لهذه الزيادة لفترة زمنية طويلة، وذلك من أجل التمييز ما بين النمو الاقتصادية والتوسع الاقتصادي الذي يتم خلال فترة قصيرة نسبياً، وهذه السلع والخدمات التي تنتج باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة وهي (الأرض، رأس المال، والعائد، والعمل والتنظيم)".

وقام المسعودي (٢٠١٠) بتعريف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق أي ارتفاع في المستويين الناتج القومي والدخل القومي الحقيقي ضمن فترة زمنية معينة، حيث يتم ذلك من خلال القيام الآتي:

١) استثمار برأس المال المادي والبشري: حيث أن كل من رأس المال البشري والمادي لهما تأثير إيجابي ومرضي على الإنتاجية وخاصة التي يقوم بها العاملين، وذلك بإكساب الأيدي العاملة المهارات والمعرفة والخبرة وذلك عن طريق تدريبها مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق ما تصبو إليه.

٢) التطور التقني والتكنولوجي: وتعني الارتقاء باستخدام أساليب التكنولوجية وخاصة التي يتم اختراعها وابتكارها، آخذاً بذلك عنصر المخاطرة المرتبطة بعناصر الإنتاج.

٣) اكتساب الكفاءة: تتميز النظم الاقتصادية باكتسابها للكفاءة وقدرتها على تحول العناصر المتوفرة واستعمالها بمواضع تحقق هدف زيادة الإنتاجية والعمل على تقليل التكاليف المتعلقة بالاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم النمو الاقتصادي فقد استنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن النسبة في الزيادة على المدى الطويل التي تحدث في مقدار الناتج المحلي والدخل المحلي.

٢-٢-٣ مفهوم التنمية الاقتصادية

استخدم مفهوم التنمية في أوساط القرن الماضي في علم الاقتصاد للدلالة على إحداث تحولات جذرية في الدولة، وذلك لاكتساب هذه المجتمعات مهارات وخبرات جديدة، وبغرض الاستجابة لاحتياجات أفراد المجتمع وإشباع حاجاتهم ورغباتهم المتزايدة، والتي تضمن من خلالها زيادة مستويات الإشباع لتلك الحاجات من خلال الإدراك الدائم لاستغلال هذه الموارد الاقتصادية المتوافرة (Sands, ٢٠٠٥).

وقد أشار (عمر، ٢٠١٥) إلى أن التنمية الاقتصادية تمر بثلاث مراحل متساوية بالأهمية، وهي على النحو الآتي:

١) زيادة المستوى المعيشي للمجتمع وذلك من خلال زيادة الدخل ورفع مستوى استهلاك الخدمات الصحية وغيرها من الأمور لاحتياجات الأفراد.

٢) المساعدة على النمو واحترام الذات عند أفراد المجتمع وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على احترام الذات الإنساني.

٣) المساهمة في التنوع وزيادة الخدمات للمستهلك.

ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من النمو الاقتصادي ولكن لا يقلل ذلك الامر من شأن النمو الاقتصادي، بل هو عنصر رئيسي، ويعد من أهم عناصرها أيضاً، وذلك من خلال ضمان استمرار التدفقات والفوائد النقدية والاقتصادية والموجهة نحو الاستثمار.

٢-٢-٤ سمات النمو الاقتصادي

تعد العلاقة ما بين الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، والذي يؤثر على مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب علاقة وطيدة وقوية حيث يعتبر حساب الناتج المحلي الاجمالي مقياساً لانتاج السلع والخدمات، وأن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يساعد على زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الرفاه لأفراد المجتمع، ومن أهم سمات النمو الاقتصادي، مايلي:(عبد القادر وناصف، ٢٠١٣).

١) المساهمة في تسهيل ديناميكية العمل ونقل موارد الإنتاج بصورة أسهل تساعد في حصول المجتمع على الرفاهية نتيجة للمتغيرات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

٢) تحقق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات للأجيال القادمة، فهي عملية متصلة الأبعاد وتبنى على أسس التخطيط، والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

٣) العمل على توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وزيادة مهارات الأيدي العاملة لتحسين كفاءة الإنتاجية للأيدي العاملة.

٢-٢-٥ عناصر النمو الاقتصادي

هنالك العديد من العناصر المتمثلة في عملية الزيادة في كميات السلع والخدمات، ويتم تكوينها في مستويات ونسب عقلانية، كما يلي (محمد، ٢٠٠٥) ,(Martins, (٢٠١٢):

١) العمل: هو مجموع الافراد الذين يمتلكون القدرات الفكرية والجسمانية والمادية التي يمكن من استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجاته الضرورية، ويجب العمل أيضاً على تعزيز نوعية وطبيعة العمل، حيث يعد ذلك من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية وذلك من خلال التدريب لرفع المهارات المكتسبة .

٢) رأس المال: يمثل رأس المال "الالات والمعدات التي يمكن لأفراد المجتمع استخدامها في فترة زمنية معنية، ويساهم في تحقيق التقدم التكنولوجي، ومن ناحية أخرى العمل على زيادة وتسريع العملية الإنتاجية.

٣) التنظيم: وتعني استخدام الموارد البشرية أصحاب الكفاءة، في العملية الإنتاجية، والذي يساهم في تحقيق الأرباح وزيادة الدخول.

٤) الأرض: وهي تتمثل في الأراضي التي تصلح للزراعة، بالإضافة الى الموارد الأخرى المتوفرة فيها مثل الغاز ، الماء، والنفط، التي يتم الاستفادة منها في منتجات متنوعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) استخدام التكنولوجيا الحديثة: ان استخدام التكنولوجيا الحديثة يعمل على تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي في دول العالم المختلفة، وهو عبارة عن استخدام التقنيات الحديثة والنظم الأكثر تطورا في العمليات الإنتاجية، والتي من شأنها زيادة عدد الوحدات المنتجة بوقت وجهد أقل، وبذلك يتم زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

٢-٢-٦ ميزات النمو الاقتصادي

هنالك العديد من فوائد النمو الاقتصادي، كما يلي:

١) زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع: وذلك من خلال الارتفاع في كفاءة العمليات الإنتاجية، والزيادة في الأجور والأرباح، والرفاه الاجتماعي وذلك لكون هذا الرفاه يكمن في تغيير مقدار دخل الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤثر على دخل الفرد مما ينعكس على مستوى الرفاه (Mrudula, ٢٠١٥).

٢) الحد من معدلات البطالة: إن التحولات التي تطرأ على معدلات النمو الاقتصادي تساعد على التخفيض من معدل البطالة، كما أن الزيادة في معدلات البطالة يؤثر على النمو الاقتصادي، لأن معرفة أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة يعد ركناً هاماً في استيعاب مدى تأثيرها على البطالة (الداوود، ٢٠١٥).

٣) تشجيع الحكومات على القيام بمهامها الملقاة على عاتقها: والتي من ضمنها المحافظة على الأمن والاستقرار، وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية كالصحة، والتعليم، إقامة البنى التحتة، والمساواة في توزيع الدخول والثروات (Mrudula, ٢٠١٥).

٤) تعزيز وتشجيع الاستهلاك الكلي: يؤثر النمو الاقتصادي على زيادة حصة الفرد من الاستهلاك، وذلك نتيجة التحسن الواضح في دخله، مما يدل ذلك على رضى الفرد بمستواه المعيشي (الداوود، ٢٠١٥).

٥) ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي: حيث تتحدد نسبة الإنفاق الخاص الكلي للمجتمع على الدخل الحقيقي للمستهلكين، وينتج عنها ارتفاع في كمية السلع والخدمات التي تقدم لابناء المجتمع (عبد القادر وناصف، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٧ العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

١) يتأثر النمو الاقتصادي بعوامل متعددة، منها مايلي (حنا، ٢٠١٠) (حمزة،٢٠١١):

٢) الادخار المحلي: وهو من الموارد الهامة التي يمكن أن تسهم في تحقيق المشاريع الاستثمارية الانتاجية.

٣) البنية التحتية: والتي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحويل الموارد المتوفرة إلى سلع وخدمات للاستهلاك والتصدير وذلك باستخدام كافة الوسائل المتوفرة كالنقل والطرق والاتصالات، والعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لها.

٤) بروز النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ينتج عنه انخفاض في العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي

٥) الاعتماد على عدد مقيد من المنتجات المعدة للتصدير أو المواد الاولية، مما يؤدي ذلك إلى انحفاض في حجم الصادرات، الأمر الذي يؤثر سلباً على الميزان التجاري، كما تأثرت الدول المصدرة للموارد الأساسية بالأزمة العالمية بشكل سلبي، إذ انخفض الإقبال على صادراتها، مما نتج عنه ضعف في تدفق النقد الاجنبي، وحصول عجز في الحسابات الجاري والرأسمالي نتيجة لهبوط عائد الصادرات وتدفق رؤوس الأموال للداخل، مما نتج عنه الالتجاء إلى البنك الدولي والاقتراض منه لتغطية تكاليف المديونية والعجز الذي نشأ عن ذلك الانخفاض، مما أثر ذلك سلباً بثقة المستثمرين الأجانب بعدم اقامة المشاريع الإنتاجية.

٦) توفر الموارد الطبيعية: يعد توفر الموارد الطبيعية ركيزةً أساسية للنمو الاقتصادي، مثل الموارد المائية، والأراضي الصالحة للزراعة، وتوفر المعادن بمختلف أنواعها والنفط

٢-٢-٨ مقاييس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي المعيار الأمثل لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ازدياد النمو الاقتصادي ينتج عنه تزايد في الدخل القومي، مما يؤدي بذلك إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد من أهم المعايير الاقتصادية التي تعبر عن المساهمات الاقتصادية، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه "مجموع قيم المنتجات والخدمات المنتجة من المصادر المتوفرة محلياً خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة"، وهو يعد من أنسب المعايير لقياس حجم النمو الاقتصادي(نجمة، وآخرون، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها قياس حجم النمو الاقتصادي كما يلي:

أولاً: مقاييس الدخل:

من خلال توضيحنا لمفهوم النمو الاقتصادي نتبين أنه متعلق بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد، فمقياس النمو يفسر من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن تقسيم مقاييس الدخل إلى عدة مؤشرات من أهمها ما يلي(غضبان، ٢٠١٥):

١) الناتج المحلي الإجمالي: يعرف بأنه الدخل الإجمالي الحقيقي للمنتجات والخدمات في في الاقتصاد خلال السنة مقارناً بنسبة أساس، وذلك من الناحية القيمية، أما القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي فهي عبارة عن كل المنتجات والخدمات المنتجة في دولة ما أثناء فترة زمنية محددة.

وتعد الإضافة بحسابات الدخل القومي الإجمالي من أهم الدلائل التي تؤشر على النشاط الاقتصادي في الدولة.

٢) الدخل القومي المتوقع: أشار علماء الاقتصاد إلى أن قياس النمو أو النشاط الاقتصادي يكون على أساس الدخل المتوقع، وليس على أساس الدخل الفعلي، وقد تكون بعض الاقتصادات غنية بمواردها، وثرواتها التي تسهم في حدوث تطور حقيقي في طرق إدارة الإنتاج فيها.

٣) متوسط نصيب الفرد: يعد من أكثر المقاييس المستخدمة شيوعا الا أن قياسه يواجه بعض الصعوبات لدى بعض الدول وخاصة النامية منها، مما ينتج عن ذلك عدم وجود مقارنة دقيقة وصحيحة بين المجتمعات في المقياس، وذلك لعدم التشابه في الأسس وأساليب القياس كما أن هذا القياس يجب أن يستند الى الإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، لكن البعض من علماء الاقتصاد يلتزمون بمقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل لكونه الغاية النهائية للنمو (يونس، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المعايير الاجتماعية

هنالك العديد من المعايير المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، ومن أهمها ما يلي (غضبان، ٢٠١٥):

١) معايير تعليمية: وتهتم بزيادة المعرفة واكتساب المهارات والخبرات الجديدة التي ينتج عنها زيادة في العملية الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى إلى الاستهلاك في الإنفاق على التعليم والاستثمار به بما ينعكس على انخفاض معدلات الامية في المجتمعات.

٢) المعايير والمقاييس الصحية: هنالك مقاييس عديدة تستخدم لقياس التطور الصحي، وأهمها ما يلي (توادرو،٢٠٠٩):

- حجم الخدمات الصحية التي يحصل عليها الفرد في المجتمع.
- الوفيات: أي معرفة عدد الوفيات بنسبة ١/ ١٠٠٠ من السكان.
- متوسط عمر الفرد، كلما ارتفعت توقعات الحياة عند الولادة كلما كان حجم التقدم الاقتصادي أعلى.
- عدد الأفراد لكل طبيب ولكل سرير في المستشفيات وغيرها من الأمور.

٣) دليل التنمية البشرية: وهو معيار حديث نوعا ما، ويعتبر من المقاييس المركبة، وينقسم إلى عدة معايير جزئية، ومن أهمها ما يلي (Hamdan, ٢٠١٦):

١) مقياس السن المتوقع عند الولادة.

٢) مقياس المؤهل العلمي.

٣) مقياس نصيب الشخص من الدخل.

٢-٢-٩ نظريات النمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي بعناية واسعة في الفكر الاقتصادي خلال الفترات الزمنية السابقة، وكان أهمها الاهتمام بالإنسان من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والعمل على إحداث التغييرات الجذرية في موضوع النمو الاقتصادي، مما أدى ذلك التغير في المفاهيم الاقتصادية عبر مراجل عديدة، مما أسفر عنه ظهور عدة نظريات تعكس كل نظرية ظروف الفترة الاقتصادية التي مرت بها ومن أهم هذه النظريات مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٩-١ النظرية الكلاسيكية

أكد كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو بوجهات نظرهم والمتعلقة بالنمو على الموائمة الذاتية للاقتصاد الوطني بأنه سيعمد إلى تحقيق التوظيف الكامل لها، ومع ذلك فهم يعارضون التدخل في النشاط الاقتصادي، كما أنهم لا يفضلون تدخل السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

حيث تكمن عناصر النظرية في (عليوة، ٢٠١١):

١) انتهاج سياسة الحريات الاقتصادية: والمتضمنة عدم التدخل بحرية أفراد المجتمع والمشتملة بالحرية الشخصية والمنافسة الكاملة، والية توازن السوق ومرونة الأجور والاسعار، أو تخفيض النفقة العامة الى الحد الأدنى.

٢) الأرباح هي أحد عناصر الاقتصاد: أي أنه كلما ارتفعت نسبة الأرباح المحققة ارتفعت نسب التوقعات الاقتصادية الإيجابية.

٣) حالة السكون: وتعني الوصول إلى حالة الاستقرار في عملية التكوين والتراكم الرأسمالي، حيث أن حصول أي تراجع في نسب الأرباح سوف يؤدي إلى الربحية الصفرية، وهذا يعتمد على حالة الاستقرار لدى السكان، والزيادة بالأجور إلى مستويات كافية.

٤) التكوين الرأسمالي: ويعني توجيه المدخرات إلى النشاط الاقتصادي، حيث أن التطور التقني والتكنولوجي له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

حيث اهتمت النظرية الكلاسيكية بالعوامل الاقتصادية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أهم الأفكار التي تدعم نظرية النمو عند الكلاسيك كما يلي (خلف،٢٠٠٨):

أ) ان النمو الاقتصادي يعتمد على حجم الاستثمار، وعلى زيادة التكوين الرأسمالي، ويعتمد حجم الاستثمار على حجم الادخار الذي يكون من خلال الأرباح المحققة من النشاطات الزراعية والصناعية والتخصص في العمل.

ب) ان المدخرات تعد من أهم العناصر التي من شأنها أن تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي، لذلك يشير سميث الى درجة الترابط القوية بين كل من الادخار والتكوين الرأسمالي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكانت الدعوة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك رأس المال الذي ينتج عن الأرباح المتحققة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ج) اعتبار التجارة الخارجية ركيزة مهمة في التوسع للأسواق وبالتالي تساوي التوزيع في الموارد، وزيادة الإنتاجية للعمل الناجمة عن الارتفاع في الإيرادات المتحققة من قسمة العمل الى نمو ثروة الأمم.

في حين اعتبر ريكاردو ان القطاع الزراعي هو القطاع الذي يوفر السكن والغذاء لابناء المجتمع، وان الرأسماليين لهم في عملية النمو الاقتصادي، وان الايراد المتحقق هو الذي من خلاله يمكن تحقيق النمو الاقتصادي.

٢-٢-٩-٢ النظرية النيوكلاسيكية

أشار كل من الفريد مارشال، فيسكل وكلارك أصحاب نظرية الفكرة النيوكلاسيكية أن التطور التقني والتكنولوجي له تأثير إيجابي على تقديرات النمو الاقتصادي، إذ تقوم عناصر هذا النظرية حول النمو الاقتصادي على (سالم، ٢٠١٠):

تستند النظرية على مفهوم المواءمة بين التغير في عدد السكان وبين حجم الأيدي العاملة، مع التركيز على أهمية أن يتوافق ارتفاع عدد السكان أو الارتفاع بالأيدي العاملة مع حجم العناصر الطبيعية المتوفرة.

أما بالنسبة لرأس المال، حيث اعتبر النيوكلاسيك أن عمليات النمو الاقتصادي هي التفاعل الذي ينشأ بين التراكم الرأسمالي وزيادة عدد السكان، وزيادة رأس المال تعني الارتفاع في عرض رأس المال والتي تساعد في انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الاستثمار مما ينتج عنه التوسع في الإنتاج وتحقيق حالة النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لقطاع التنظيم والتكنولوجيا، فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن القائمين على هذا المجال يعملون على تحقيق التقدم التكنولوجي، وتحوله من حالات الجمود إلى حالة التقدم والتطور، لتكون لديه القدرة على المساهمة في تحقيق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٩-٣ النظرية الكينزية

يشير جون ماينروكينز أحد أصحاب واضعو النظرية والذي أسهم بوضع بعض الحلول والقواعد للأزمة العالمية التي حدثت خلال الأعوام (١٩٢٩-١٩٣٢)، أن القواعد والأسس التي تسيطر على النمو في الدخل القومي تعتمد على المضاعف التي تبنى على أن ارتفاع الدخل القومي بمقدار مضاعف للارتفاع الذي يؤثر في الإنفاق الاقتصادي، إذ تؤكد هذه النظرية على توفر ثلاث مقادير للنمو الاقتصادي، وهي كما يلي (المسعودي، ٢٠١٠):

١) التغييرات الفعلية في النمو الاقتصادي: حيث ينظر أصحاب هذه النظرية إلى أن الاقتصاد القومي غير مستقر أو غير ذلك بسبب التذبذب في مستوى الطلب الكلي والذي يؤثر على مستويات الدخل والعمل، وبالنتيجة فإن عدم استقرار الطلب الكلي سيتسبب في حدوث تغييرات في كل من الدخل والعمل، إلا أنه بالإمكان السيطرة على ذلك باستحدام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية.

٢) التغييرات المرغوبة في النمو الاقتصادي: ترى الكينزية في تحليلها لسياسات الدخل والاستخدام الكامل، والتي ستؤدي إلى دفع الاقتصاد القومي للوصول إلى التوازن المطلوب، والذي ينمو عند توافر حاجات وقدرات القطاع بهدف شراء مقادير الناتج القومي الحقيقي مع حاجات المؤسسات الإنتاجية في منح النسبة الكافية من الإنتاج، والذي ينتج عنه معرفة مستوى التوازن السعري والدخل القومي الحقيقي.

٣) التغييرات الطبيعية للنمو الاقتصادي: وتعد أعلى المستويات للنمو الاقتصادي التي من الممكن أن تتم من خلال الزيادة في مستوى التقدم التكنولوجي ومن التراكم الرأسمالي واليد العاملة عند درجة الاستخدام الأمثل.

ولا بد من الإشارة هنا الى المدرسة الكينزية والتي قد ركزت على ضرورة دور القطاع العام والخاص وتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية للحفاظ على مستويات الطلب الفعال باعتباره الأساس الذي من خلاله يتم التأثير على الدخل القومي، وحجم العمالة الذي بدوره سيقوم باستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصر الإنتاجية الفائضة، وتشغيل اليد العاملة المعطلة، حيث يتكون الطلب الفعال مما يلي (kevan& Gery,٢٠١٢):

- زيادة الميل الحدي للاستهلاك في حالة تراجع مستويات الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي بمعدل أكبر من الاستهلاك وبمقدار المضاعف.
- سعر الفائدة والذي يؤثر على الاستثمار سلباً، وخصوصا الاستثمار الخاص.

كما ركزت المدرسة الكينزية أيضا على زيادة الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول المحدودة، وذلك من أجل رفع كمية الاستهلاك الكلي للمجتمع، ويكون ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل للطبقات الفقيرة، مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الفعال، وزيادة الإنتاج والاستثمار والدخل والادخار(Almada and Juarez,٢٠١٦).

٢-٢-٩-٤ النظرية الداخلية (الحديثة):

ركزت هذه النظرية على أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل، نتج عن وجود ثغرات تنموية ما بين البلدان المتقدمة والنامية، ومنها مايلي (Rabnawaz & Jafar,٢٠١٥):

١) التوجه إلى تحديث الأسس التاريخية، لتحقيق التغييرات النوعية في عدة مجالات متنوعة للعلوم والمعرفة والتطور التقني والتكنولوجي.

٢) اعتمدت هذه النظرية على أساليب حديثة لادارة الإنتاج، وذلك من خلال علاقة ترابطية لها مع الفترات الزمنية والإحصائية والمتعلقة بتغييرات النمو الاقتصادي للبلدان النائية، والتي ركزت على أهمية التطور التقني والتكنولوجي للنمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاكتشافات والابتكارات والاختراعات، كما ركزت هذه النظرية على تقسيم رأس المال إلى قسمين، وهما: العامل البشري، والعامل الرأسمالي المادي ليتوافق بذلك مفاهيم تغييرات النمو الاقتصادي الضرورية وتكون لصالح الأفراد الأقل حظاً، وذلك من خلال دراسة مفاهيم تطور حياة السكان الأولية وخاصة الأفراد الأقل حظاً، وليتحقق ذلك يجب العمل على تحديث جميع المجالات المرتبطة بالخدمات الأولية، كالصحة والتعليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

٣- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات حول أثر مستوردات دول العالم الإسلامي على النمو الاقتصادي لهذه الدول خلال الأعوام (١٩٩٠-٢٠١٨)، حيث لم يتم معالجته بالقدر الكافي كموضوع مستقل عن باقي الدراسات الأخرى، وهنا نذكر اهم الدراسات المتعلقة بموضوع دراستنا .

٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية

١) دراسة بخيت، والباحوث، (٢٠٠٣)، بعنوان: "دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاديات دول العالم الإسلامي، وذلك من خلال معرفة المكاسب التي يمكن أن تعود على دول العالم الإسلامي بالفائدة، بالإضافة إلى معرفة سبل مواجهة الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لإيجاد كيانات اقتصادية لديها القدرة على المنافسة الدولية، والعمل على تخطيط السياسات العلمية والتعليمية الفعالة، وأيضاً العمل على إفساح المجال أمام القطاعات الخاصة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة فقد أوصت بضرورة تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي ما بين الدول الإسلامية وذلك من أجل إيجاد كيانات اقتصادية قوية لها القدرة على المنافسة الدولية.

٢) دراسة فاضل، أيمن صالح، (٢٠١١)، بعنوان: "السوق الإسلامية المشتركة: المعوقات والحلول":

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحديد أسباب ومعرفة المعيقات في السوق الإسلامية المشتركة وعدم قيامها ما بين الدول الإسلامية اعتماداً بذلك على نظرية التكامل الاقتصادي ومعرفة أهمية التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء والمصالح المحققة والمتوقعة من ذلك بالإضافة إلى معرفة أهم التحديات التي واجهت التجارة بين دول العالم الإسلامي، والعوامل التي أدت إلى ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة بضرورة إنشاء السوق المشتركة بين الدول الإسلامية لتحقيق التكامل الاستراتيجي الاقتصادي.

٣) دراسة بهنام، سمير حنا، (٢٠١٣): أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للأعوام ١٩٩٠-٢٠١١م:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطور التجارة الخارجية والمتمثل في المؤشرين الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة الممتدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام الأسلوب الكمي لمعرفة دور ومكانة التجارة الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة أن التجارة الخارجية تعتبر المحرك الرئيسي وعجلة الدوران للنمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية التي تحققها الدول من خلال تجارتها الخارجية.

ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة، فقد أوصت بضرورة العمل على تنويع وتحسين كفاءة الهيكل الإنتاجي لدول جنوب وشرق آسيا، وذلك من خلال البحث عن التطوير والإبداع بالإضافة إلى استخدام تقنيات حديثة ومتطورة للمعلومات والاتصالات.

٤) دراسة الحباشنة، (٢٠١٦) " أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية : تحليل قطاعى للفترة (١٩٩٦-٢٠١٣)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو لقطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة" ١٩٩٢ - ٢٠١٣ ". ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج يحتوى على نمو الناتج لقطاع الصناعة التحويلية كمتغير تابع، ومعدل نمو المستوردات والصادرات كمتغيرات مستقلة.

أظهرت نتائج الدراسة بأن النمو في الصادرات والمستوردات يؤثر بشكل ايجابي في معدلات النمو لإجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية.

ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة، فقد أوصت بتشجيع الاستثمار والتوجه نحو الصناعات الوسيطة والرأسمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) دراسة أبو جامع (٢٠١٦) " اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين ١٩٩٥ – ٢٠١٤"

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية والكلية على كل من النمو الاقتصادي والتنمية، باستخدام التحليل القياسي الذي يربط بين المستوردات والصادرات والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر التنمية ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت نتئج هذه الدراسة وجود أثرا معنوي ملحوظ للنمو في الواردات على النمو الاقتصادي في حين لا يؤثر النمو في الصادرات معنويا على النمو الاقتصادي، وأظهرت وجود أثرا إيجابي معنوي للمستوردات على الناتج المحلي الاجمالي

أوصت هذه الدراسة بعدد من السياسات من أجل توجيه التجارة الخارجية بما يعزز ويخدم النمو في النشاط الاقتصادي والتنمية في فلسطين.

٦) دراسة غطاس (٢٠١٥) " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠ ـ٢٠١١"

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة) ٢٠١١ ـ ١٩٨٠ (من خلال المتغيرات ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية تحديدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسين الصادرات و الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي .كما أظهرت نتائج الدراسة بأن عملية تحرير التجارة الخارجية لها تأثيرات جانبية على الاقتصاد الوطني، أهمها التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الأجنبية

١) دراسة (٢٠٠٦) Bader, M "The Effect of Imports of Intermediate and Capital Goods on Economic Growth In Jordan (١٩٨٠-٢٠٠٣)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مستوردات السلع الوسيطة والرأسمالية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣، وقد استخدمت الدراسة طريقة تحليل التكامل المشترك مع أربع متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي ، حجم الواردات من السلع الوسيطة والراسمالية رأس المال.

أظهرت نتائج الدراسة الى أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال نقل التكنولوجيا المكتسبة من تلك المستوردات.

٢) دراسة (٢٠١٨) Makun, K "Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach

هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير العوامل الخارجية على النمو الاقتصادي في جمهورية جزر فيجي، حيث تم إجراء التحليل الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية والبيانات السنوية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٥، بحيث أن العوامل الخارجية ، هي الواردات والتحويلات ، والاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت نتائج الدراسة بأن الواردات لها نتائج سلبية على التوسع الاقتصادي على المدى الطويل، علاوة على ذلك فقد أثرت التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير لجزر فيجي.

من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة فقد أوصت بأنه يجب على الحكومة اتباع الإجراءات السياسية المناسبة لخفض المستوردات وسحب التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) دراسة Rashid & Naz (٢٠٠٥) بعنوان:

Economic integration, Hidden Bounty for the Muslim World

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع والتعرف على إمكانيات إعداد وإنشاء تكامل اقتصادي بين البلدان الإسلامية اعتماداً على نظرية التكامل الاقتصادي، حيث بين الباحث في هذه الدراسة أهمية التكامل الاقتصادي في التنمية والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق التحرر في التجارة وتشجيع الكفاءة الإنتاجية وذلك بزيادة الموارد المطلوبة، وذلك لمواكبة التطورات التي تطرأ على النمو الموارد الاقتصادية.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحرير التجارة والتشجيع على التعاون النقدي والمساهمة في إنشاء المشاريع الصناعية وذلك من أجل زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

٤) دراسة Mobalaji & Raimi (٢٠٠٨) بعنوان:

Imperative of economic intergration among Muslim Countries: Lessons from European globalization

هدفت هذه الدراسة إلى بيان فوائد وخصائص التكامل الاقتصادي ما بين دول العالم الإسلامي، إذ توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة بذل جهد كبير لتطوير التكنولوجيا، وزيادة رأس المال البشري.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لا يجب التركيز على خفض تكاليف المدخلات بل يجب الاهتمام بكيفية توليد الثروة والإيرادات، والذي ينتج عنه الحد من الديون الخارجية المتراكمة على أغلب دول العالم الإسلامي.

أوصت هذه الدراسة بضرورة بناء نموذج اقتصادي قائم على الدين والتكتل ضمن اقتصاد عالم قوي، والعمل على إنشاء تكامل اقتصادي إسلامي متمثلاً بموارد وطاقات مختلفة، وأن تقوم مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بدور أكثر فعالية لتصبو إلى أهدافها المنشودة والوقوف أمام التحديات التي تحاول منع إنشاء التكامل الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) دراسة Ruzita, et al. (٢٠١١) بعنوان:

Are there prospects for future economic integration among Muslim countries? Evidence from selected OIC Countries?

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية درجة الأنشطة التجارية البينية بين ستة بلدان من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي: (مصر، الأردن، ماليزيا، السعودية، وسوريا وعُمان) والعمل على تحليل التنظيم التجاري لأعضاء هذه الدول بالاستعانة بمؤشرات الفائدة النسبية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة بذل الكثير من الجهود من أعضاء هذه المنظمة لإنشاء سوق إسلامية مشتركة.

أوصت نتائج هذه الدراسة بضرورة بذل جهد أكبر من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي لكي يتسنى لها إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

٦) دراسة Afaf., & Hussain (٢٠١٥) بعنوان:

The impact of exports and imports on economic growth: Evidence from Tunisia

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى تأثير الصادرات والمستوردات في دولة تونس على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (١٩٧٧-٢٠١٣)، حيث استعان الباحثان بمنهج جرانجر للعلاقة السببية للأجل الطويل.

أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه ما بين التصدير والمستوردات والنمو الاقتصادي، أي أن النمو والازدياد في تونس كان قائماً على استيراد الذي أدى بذلك إلى التصدير، ونتيجة لذلك فإن المستوردات يعتبر عنصراً هاماً للنمو الاقتصادي في دولة تونس الشقيقة.

أوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على زيادة معدلات الصادرات والمستوردات بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من أجل زيادة النمو الاقتصادي في دولة تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧) دراسة Bader, S. (٢٠١٦) بعنوان:

The effect of exports and imports on economic growth in the Islamic countries: A panel data approach

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز والاهتمام بمدى تأثير الصادرات والمستوردات في دول العالم الإسلامي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٥-٢٠١٣).

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المستوردات والصادرات وإعداد رأس المال الإجمالي يكون له أثر إيجابي ومرضي على النمو الاقتصادي في البلاد الإسلامية خلال هذه الفترة.

أوصت هذه الدراسة باتخاذ كافة الإجراءات والتعليمات السياسية لتطور النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، ويجب على هذه الدول أن تعمد إلى المساهمة في رفع النمو الاقتصادي من خلال التشجيع على زيادة رأس المال الإجمالي، بالإضافة إلى الانفتاح والتوسع الاقتصادي وتطوير دور الصادرات والمستوردات مما يساعد ذلك على تحسين مستويات المعيشة في الدول الإسلامية.

٢-٣-٣ مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح للباحث ان معظمها إتجه نحو قياس أهمية التبادل التجاري بين هذه الدول، بينما قامت اخرى بقياس تأثير تطور التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، بينما تطرقت أخرى لدراسة العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي مثل الاستثمارات الاجنبية، في حين قامت هذه الدراسة بقياس أثر المستوردات على النمو الاقتصادي واستنتاج قدرتها في التأثير على النمو الاقتصادي في دول العالم الاسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اقتصاديات العالم الاسلامي

٣-١-١ تمهيد

٣-١-٢ توزيع دول العالم الإسلامي

٣-١-٣ الموارد الاقتصادية لدول العالم الإسلامي

٣-١-٤ الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الاسلامي

٣-١-٥ التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

٣-١ اقتصاديات العالم الاسلامي

٣-١-١ تمهيد

تبرز أهمية دراسة موضوع اقتصاديات العالم الإسلامي نظراً لما تتمتع به هذه الاقتصاديات من العديد من الروابط التي تربط بين هذه الدول، كالدين واللغة المشتركة والثقافة المستندة الى الايمان بالعقيدة التي تمثلها الشريعة الإسلامية، وهذا يفرض ضرورة القيام باجراء دراسات تتعلق باقتصاديات هذه الدول بشكل كامل، ومن أجل التعرف على موارد وإمكانات المتوفرة لدى هذه الدول، بهدف استخدامها من أجل تحقيق تغيرات في معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على هذه الدول الإسلامية.

٣-١-٢ توزيع دول العالم الإسلامي

تمتاز دول العالم الإسلامي بتركزها الجغرافي كما يلي (الشبول،٢٠٠٨):

١) قارة آسيا: وهي تشكل أكبر تجمع لعدد دول العالم الإسلامي وفيها (٢٨) دولة كما يلي:

الجدول رقم (١) دول العالم الإسلامي في قارة اسيا

١	الأردن	٨	العراق	١٥	كشمير	٢٢	كازاخستان
٢	سوريا	٩	البحرين	١٦	باكستان	٢٣	تركمانستان
٣	لبنان	١٠	الامارات	١٧	أفغانستان	٢٤	أذربيجان
٤	فلسطين	١١	قطر	١٨	المالديف	٢٥	طاجكستان
٥	اليمن	١٢	ايران	١٩	بنغلادش	٢٦	أوزبكستان
٦	عُمان	١٣	تركيا	٢٠	ماليزيا	٢٧	بروناي
٧	السعودية	١٤	الكويت	٢١	اندونيسيا	٢٨	قر غيزستان

٢) قارة افريقيا: وهي تشكل التجمع الثاني لدول العالم الإسلامي والبالغ (٢٦) دولة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) دول العالم الإسلامي في قارة افريقيا

١	جزر القمر	٨	الجزائر	١٥	غينيا	٢٢	موزمبيق
٢	تانزانيا	٩	تونس	١٦	مالي	٢٣	توغو
٣	تشاد	١٠	المغرب	١٧	سيراليون	٢٤	بوركينا فاسو
٤	ارتيريا	١١	موريتانيا	١٨	نيجيريا	٢٥	جيبوتي
٥	مصر	١٢	الصومال	١٩	الكاميرون	٢٦	أوغندا
٦	السودان	١٣	السنغال	٢٠	النيجر		
٧	ليبيا	١٤	غامبيا	٢١	بنين		

٣) القارة الأوروبية: يوجد فيها دولتان البوسنة والهرسك، والبانيا إضافة الى وجود العديد من السكان المسلمين في العديد من دول العالم المختلفة.

٣-١-٣ الموارد الاقتصادية لدول العالم الإسلامي

تشكل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة في تحقيق النهوض باقتصاديات دول العالم الامر الذي يسهم في نموها وتوسعها اقتصاديا، حيث تمتلك دول العالم الإسلامي العديد من الموارد الاقتصادية المهمة ومن أهمها مايلي (التقرير الاقتصادي العربي لسنوات مختلفة):

١- النفط والغاز: تستحوذ دول العالم الإسلامي بشكل عام على مايزيد عن ثلاث ارباع احتياجات النفط العالمية، وهو يمثل أهمية كبيرة اذا ما أخذ بعين الاعتبار أهميته كإحدى أهم مصادر الطاقة، ومساهمته في العديد من المراحل الإنتاجية والصناعية، كما يمتلك العالم الإسلامي احياطيات كبيرة من العاز الطبيعي، والذي أصبح يلاقي الاهتمام الكبير كمصدر للطاقة.

٢- الفوسفات: وهو موجود في دول العالم الإسلامي بكميات كبيرة جدا، حيث يتم تصدير جزء كبير منه لدول العالم.

٣- الكبريت: يتم انتاجه تجارياً في دول العالم الإسلامي، إضافة الى الموارد الأخرى مثل النحاس والحديد والرصاص، وغيرها من المعادن.

٤- الموارد المائية: تعتبر أهم المصادر المتوفرة في دول العالم الإسلامي، ومن أهم المصادر التي تسهم في توسيع الرقعة الزراعية لأي دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الموارد المالية: يعتمد توفر هذه الموارد على تصدير منتجات دول العالم الإسلامي المختلفة من النفط والغاز والمعادن المختلفة، والسلع والخدمات المختلفة، خصوصا مع ارتفاع الطلب على النفط عالمياً.

٦- الموارد البشرية: بلغ حجم سكان العالم الإسلامي وفقا لآخر الاحصائيات المتاحة (١.٩) مليار نسمة وهم يشكلون مانسبته (٢٧%) من سكان العالم والبالغ عددهم ما يقارب (٧.٦) مليار نسمة.

٣-١-٤ الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الاسلامي

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن حجم النشاطات الاقتصادية في دول العالم الإسلامي، ومقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الزمنية المختلفة، والتي يمكن من خلالها قياس معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

جدول رقم (٣) الناتج الاجمال المحلي لدول العالم الإسلامي
(عينة الدراسة) خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الاسلامي بالمليار دولار								
السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
إندونيسيا	٧٥٥,٠٩٤	٨٩٢,٩٦٩	٩١٧,٨٧٠	٩١٢,٥٢٤	٨٩٠,٨١٥	٨٦٠,٨٥٤	٩٣٢,٢٥٦	١,٠١٥,٥٣٩
نسبة النمو%	*	١٨.٢٦	٢.٧٩	-٠.٥٨	-٢.٣٨	-٣.٣٦	٨.٢٩	٨.٩٣
السعودية	٥٢٨,٢٠٧	٦٧١,٢٣٩	٧٣٥,٩٧٥	٧٤٦,٦٤٧	٧٥٦,٣٥٠	٦٥٤,٢٧٠	٦٤٤,٩٣٦	٦٨٦,٧٣٨
نسبة النمو%	*	٢٧.١٠	٩.٦٠	١.٥٠	١.٣٠	-١٣.٥٠	-١.٤٠	٦.٥٠
إيران	٤٨٧,٠٧٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٩٨,٨٥٣	٤٦٧,٤١٥	٤٣٤,٤٧٥	٣٨٥,٨٧٤	٤١٨,٩٧٧	٤٥٤,٠١٣
نسبة النمو%	*	١٩.٨٠	٢.٦٠	-٢١.٩٠	-٧.٠٠	-١١.٢٠	٨.٦٠	٨.٤٠
غابون	١٤,٣٥٩	١٨,١٨٦	١٧,١٧١	١٧,٥٩١	١٨,١٨٠	١٤,٣٧٧	١٤,٠١٤	١٥,٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة النمو%	*	٢٦.٧٠	-٥.٦٠	٢.٤٠	٣.٣٠	-٢٠.٩٠	-٢.٥٠	٧.١٠
نيجيريا	٣٦٣,٣٦٠	٤١٠,٣٣٥	٤٥٩,٣٧٦	٥١٤,٩٦٦	٥٦٨,٤٩٩	٤٩٤,٥٨٣	٤٠٤,٦٥٠	٣٧٥,٧٤٥
نسبة النمو%	*	١٢.٩٠	١٢.٠٠	١٢.١٠	١٠.٤٠	-١٣.٠٠	-١٨.٢٠	-٧.١٠
الكويت	١١٥,٤١٩	١٥٤,٠٢٨	١٧٤,٠٧٠	١٧٤,١٦١	١٦٢,٦٣١	١١٤,٥٦٧	١١٠,٩١٢	١٢٠,١٢٦
نسبة النمو%	*	٣٣.٥٠	١٣.٠٠	٠.١٠	-٦.٦٠	-٢٩.٦٠	-٣.٢٠	٨.٣٠
قطر	١٢٥,١٢٢	١٦٧,٧٧٥	١٨٦,٨٣٤	١٩٨,٧٢٨	٢٠٦,٢٢٥	١٦١,٧٤٠	١٥١,٧٣٢	١٦٦,٩٢٩
نسبة النمو%	*	٣٤.٠٩	١١.٣٦	٦.٣٧	٣.٧٧	-٢١.٥٧	-٦.١٩	١٠.٠٢
الإمارات	٢٨٩,٧٨٧	٣٥٠,٦٦٦	٣٧٤,٥٩١	٣٩٠,١٠٨	٤٠٣,١٣٧	٣٥٨,١٣٥	٣٥٧,٠٤٥	٣٨٢,٥٧٥
نسبة النمو%	*	٢١.٠١	٦.٨٢	٤.١٤	٣.٣٤	-١١.١٦	-٠.٣٠	٧.١٥
الأردن	٢٦,٤٢٥	٢٨,٨٤٠	٣٠,٩٣٧	٣٣,٥٩٤	٣٥,٨٢٧	٣٧,٥١٧	٣٨,٦٥٥	٤٠,٠٦٨
نسبة النمو%	*	٩.١٣٩	٧.٢٧١	٨.٥٨٧	٦.٦٤٧	٤.٧١٨	٣.٠٣١	٣.٦٥٧
تركيا	٧٧١,٩٠٢	٨٣٢,٥٢٤	٨٧٣,٩٨٢	٩٥٠,٥٧٩	٩٣٤,١٨٦	٨٥٩,٧٩٧	٨٦٣,٧٢٢	٨٥١,٥٤٩
نسبة النمو%	*	٧.٨٥٤	٤.٩٨٠	٨.٧٦٤	-١.٧٢٥	-٧.٩٦٣	٠.٤٥٧	-١.٤٠٩
تونس	٤٤,٠٥١	٤٥,٨١١	٤٥,٠٤٤	٤٦,٢٥١	٤٧,٦٣٢	٤٣,١٥٣	٤١,٨٠٨	٣٩,٩٥٢
نسبة النمو%	*	٣.٩٩٥	-١.٦٧٣	٢.٦٧٩	٢.٩٨٦	-٩.٤٠٥	-٣.١١٥	-٤.٤٤٠
ماليزيا	٢٥٥,٠١٧	٢٩٧,٩٥٢	٣١٤,٤٤٣	٣٢٣,٢٧٧	٣٣٨,٠٦٢	٢٩٦,٦٣٦	٢٩٦,٧٥٣	٣١٤,٧١٠
نسبة النمو%	*	١٦.٨٣٦	٥.٥٣٥	٢.٨٠٩	٤.٥٧٣	-١٢.٢٥٤	٠.٠٣٩	٦.٠٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر	٢١٨,٨٨٨	٢٣٦,٠٠٢	٢٧٩,٣٧٣	٢٨٨,٥٨٦	٣٠٥,٥٣٠	٣٣٢,٦٩٨	٣٣٢,٩٢٨	٢٣٥,٣٦٩
نسبة النمو%	*	٧.٨١٨	١٨.٣٧٧	٣.٢٩٨	٥.٨٧١	٨.٨٩٢	٠.٠٦٩	-٢٩.٣٠٣
لبنان	٣٨,٤٢٠	٤٠,٠٧٦	٤٤,٠٤٧	٤٦,٤٧١	٤٨,٥٢٥	٤٩,٩١٠	٥١,٤٨٤	٥٣,٥٧٧
نسبة النمو%	*	٤.٣١٠	٩.٩١٠	٥.٥٠٣	٤.٤١٨	٢.٨٥٦	٣.١٥٣	٤.٠٦٥
باكستان	١٧٧,٤٠٧	٢١٣,٥٨٧	٢٢٤,٣٨٤	٢٣١,٢١٩	٢٤٤,٣٦١	٢٧٠,٥٥٦	٢٧٨,٦٥٥	٣٠٤,٩٥٢
نسبة النمو%	*	٢٠.٣٩٤	٥.٠٥٥	٣.٠٤٦	٥.٦٨٤	١٠.٧٢٠	٢.٩٩٣	٩.٤٣٧
المغرب	٩٣,٢١٧	١٠١,٣٧٠	٩٨,٢٦٦	١٠٦,٨٢٦	١١٠,٠٨١	١٠١,١٨٠	١٠٣,٣٤٥	١٠٩,٧٠٩
نسبة النمو%	*	٨.٧٤٧	-٣.٠٦٢	٨.٧١٠	٣.٠٤٨	-٨.٠٨٦	٢.١٤٠	٦.١٥٧
بنغلاديش	١١٥,٢٧٩	١٢٨,٦٣٨	١٣٣,٣٥٦	١٤٩,٩٩٠	١٧٢,٨٨٥	١٩٥,٠٧٩	٢٢١,٤١٥	٢٤٩,٧٢٤
نسبة النمو%	*	١١.٥٨٨	٣.٦٦٨	١٢.٤٧٤	١٥.٢٦٤	١٢.٨٣٧	١٣.٥٠٠	١٢.٧٨٥
تشاد	١٠,٦٥٨	١٢,١٥٦	١٢,٣٦٨	١٢,٩٥٠	١٣,٩٢٢	١٠,٩٤٦	١٠,٠٩١	٩,٨٧١
نسبة النمو%	*	١٤.٠٦٢	١.٧٤١	٤.٧٠٤	٧.٥٠٩	-٢١.٣٧٨	-٧.٨١٢	-٢.١٧٧
السودان	٦٥,٦٣٤	٦٧,٣٢٧	٦٨,١٢٦	٧٢,٠٦٦	٨٢,١٥٢	٩٧,١٥٦	٩٥,٥٨٤	١١٧,٤٨٨
نسبة النمو%	*	١.١٨٦	٥.٧٨٤	١٣.٩٩٥	١٨.٢٦٤	-١.٦١٨	٢٢.٩١٥	٠.٢٢٩
العراق	١٣٨,٥١٧	١٨٥,٧٥٠	٢١٨,٠٠١	٢٣٤,٦٤٨	٢٣٤,٦٤٨	١٧٧,٤٩٩	١٧٠,٥٦٠	١٩٢,٠٦١
نسبة النمو%	*	٣٤.٠٩٩	١٧.٣٦٣	٧.٦٣٦	٠.٠٠٠	-٢٤.٣٥٦	-٣.٩٠٩	١٢.٦٠٦
النيجر	٥,٧١٩	٦,٤٠٩	٦,٩٤٢	٧,٦٦٨	٨,٢٣٠	٧,٢١٨	٧,٥٢٨	٨,١٢٠
نسبة النمو%	*	١٢.٠٧٥	٨.٣١٧	١٠.٤٥٣	٧.٣٢٦	-١٢.٢٩٨	٤.٣٠٤	٧.٨٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أذربيجان	٥٢,٩٠٣	٦٥,٩٥٢	٦٩,٦٨٤	٧٤,١٦٤	٧٥,٢٤٤	٥٣,٠٧٤	٣٧,٨٦٨	٤٠,٧٤٨
نسبة النمو%	*	٢٤.٦٦٦	٥.٦٥٩	٦.٤٣٠	١.٤٥٦	-٢٩.٤٦٤	-٢٨.٦٥٢	٧.٦٠٦

المصدر: تقارير البنك الدولي لسنوات مختلفة

يؤشر الجدول رقم (٣) الى تذبذب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي المشار اليها في الجدول أعلاه، حيث حققت هذه الدول معدلات مرتفعة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في العام ٢٠١١ مقارنة بالعام ٢٠١٠، بحيث سجلت معظم هذه الدول نمواً في الناتج المحلي الإجماليين اذ احتلت العراق وقطر المرتبة الأولى في تحقيق زيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما يقارب (٣٤.٠٩%) في حين حققت الكويت والسعودية معدلات نمو بلغت (٣٣.٥ و ٢٧.١%) فيما تراوحت معدلات النمو مابين (١.٦%) في جمهورية الغابون و (٢٦.٧%) في أذربيجان، وفي الأعوام التي تلت العام ٢٠١١ تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير في كل دول العام الإسلامي المذكورة في الجدول أعلاه، حيث وصل معدل النمو للسعودية (١٣.٥%) للعام ٢٠١٥ وفي قطر تدنى ليصبح (٢١.٥%) وفي الكويت وصل الى (٢٩.٦%)، وكذلك الامر تراجع معدل النمو في اذربيجانالى (٢٩.٥%) لنفس العام، إضافة الى جمهورية العراق والتي سجلت تراجعاً بتسجيلها معدل نمو بلغ (٢٤.٣%) في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعزى سبب ذلك الى تذبذب أسعار النفط عالمياً خصوصاً أن معظم هذه الدول المذكورة في الجدول أعلاه تعتمد على النفط كأهم مصدر من مصادر الدخل.

في حين حافظت دولة بنغلاديش على تراجع طفيف في النمو في ناتجها المحلي الإجمالي كذلك الامر في لبنان، الأردن، والتي لم يصل فيها مستوى التراجع في النمو للناتج المحلي الاجمالي الى الأرقام السالبة، ويمكن أن يعزى سبب ذلك الى تنوع مصادر الدخل في هذه الدول وعد اعتمادها على مادة النفط الخام، وفي الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ شهدت بعض الدول المذكورة تراجعاً في النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فيما حققت بعض الدول مثل أندونيسيا زيادة في معدل النمو بلغت ما يقارب (٨%)، وقد سبقتها دولة الباكستان والتي وصل معد نمو ناتجها الى مايقارب (٩.٤%) للعام ٢٠١٧، في حين حققت كل من قطر، الكويت، ايران، الامارات، معدلات نمو بلغت (١٠.٠٢%) (٨.٣%) (٨.٤%) (٧.١٥%) على التوالي اذ تعتبر هذه الدول من أهم الدول النفطية التي يمكن أن يعزى سبب تحسن معدلات النمو في ناتجها المحلي الإجمالي الى تحسن مستويات الأسعار العالمية للنفط الخام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١-٥ التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي

تحمل التجارة الخارجية في دول العالم الإسلامي العديد من الخصائص، والتي تصنف من الاقتصاديات النامية ذات هيكل انتاجي مرتبط بالإنتاج الأولي، خصوصا الزارعة في بعض دول العالم الإسلامي والصناعات الاستخراجية في دول إسلامية أخرى، حيث تكمن هذه الخصائص فيما يلي (خلف،٢٠١٢):

١) ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي.
٢) ارتفاع معدلات نمو المستوردات من السلع والخدمات، والذي ارتبط بزيادة حجم الصادرات لدول العالم الإسلامي، خصوصا صادرات النفط الخام وارتفاع عائداته.
٣) وجود التنوع الكبير في التركيبة السلعية لمستوردات دول العالم الإسلامي، حيث يتضمن هذا التنوع عددا كبيرا من السلع والخدمات، المر الذي أدى الى زيادة المستوردات، وخصوصا الآلات والمعدات، ووسائل النقل، والتي كان الهدف من استيرادها تحقيق النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي بالاعتماد على دول العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤) صادرات دول العالم الإسلامي

صادرات دول العالم الإسلامي بالمليار دولار									
الرقم	السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	إندونيسيا	١٨٣,٤٨١	٢٣٥,٠٩٥	٢٢٥,٧٤٤	٢١٨,٣٠٨	٢١٠,٨٢٠	١٨٢,١٥٨	١٧٧,٨٨٦	٢٠٤,٩٩٩
	نسبة النمو	*	٢٨.١٣	-٣.٩٨	-٣.٢٩	-٣.٤٣	-١٣.٦	-٢.٣٥	١٥.٢٤
٢	السعودية	٢٦١,٨٣١	٣٧٦,٢٢٤	٣٩٩,٤٢٠	٣٨٧,٦٤٤	٣٥٤,٥٤١	٢١٨,٠١٠	٢٠٠,٨٦٠	٢٣٩,٢٧١
	نسبة النمو	*	٤٣.٦٩	٦.١٧	-٢.٩٥	-٨.٥٤	-٣٨.٥١	-٧.٨٧	١٩.١٢
٣	إيران	١١٨,٨٤٣	١٤٩,٥٦٨	١٤٤,٤٩٧	١٢٥,٦٥٠	١٠٠,٥٤١	٧٦,١٨٥	٩٣,٨٦٨	١١٣,٢٤١
	نسبة النمو	*	٢٥.٨٥	-٣.٣٩	-١٣.٠٤	-١٩.٩٨	-٢٤.٢٣	٢٣.٢١	٢٠.٦٤
٤	غابون	٨,٢٨٠	١١,٢٢٩	١٠,٤٦٦	١٠,٠٩٠	٨,٠٩٤	٦,٦١٨	٦,١٧١	٧,٥٧٦
	نسبة النمو	*	٣٥.٦٢	-٦.٨	-٣.٦	-١٩.٧٨	-١٨.٢٣	-٦.٧٥	٢٢.٧٧
٥	نيجيريا	٩٣,٢٤٠	١٢٩,٧٣٥	١٤٤,٩١٧	٩٢,٩٥١	١٠٤,٨٠٣	٥٢,٧٠٦	٣٧,٣٠١	٤٩,٤٩٢
	نسبة النمو	*	٣٩.١٤	١١.٧	-٣٥.٨٦	١٢.٧٥	-٤٩.٧١	-٢٩.٢٣	٣٢.٦٨
٦	الكويت	٧٦,٩٥٤	١١٢,٧٧٥	١٣٠,٠٨٦	١٢٣,٤١٣	١١١,٤١٣	٦١,٥٩٨	٥٣,٤٩٦	٦٠,٢٣٧
	نسبة النمو	*	٤٦.٥٥	١٥.٣٥	-٥.١٣	-٩.٧٢	-٤٤.٧١	-١٣.١٥	١٢.٦
٧	قطر	٧٧,٩٧٦	١٢١,٨٣٨	١٤٢,٨٧٦	١٤٤,٥١٠	١٤٠,٢٢٩	٩٢,٢٩١	٧٢,٣٩٧	٨٥,٢٠٤
	نسبة النمو	*	٥٦.٢٥	١٧.٢٧	١.١٤	-٢.٩٦	-٣٤.١٩	-٢١.٥٦	١٧.٦٩
٨	الإمارات	٢٢٥,٢٧٥	٣١٤,٨٣٤	٣٧٥,٧٩٨	٣٩٢,٥٧١	٣٩٩,٥٧٠	٣٦١,٢٥٣	٣٦٠,٦٢٦	٣٨٤,٠٤٤
	نسبة النمو	*	٣٩.٧٦	١٩.٣٦	٤.٤٦	١.٧٨	-٩.٥٩	-٠.١٧	٦.٤٩
٩	الأردن	١٢,٧٥٢	١٣,٧٤٤	١٤,٣٠٧	١٤,٢٢٨	١٥,٥٢٥	١٤,١٠٢	١٣,٥٨٤	١٤,٢٩٨
	نسبة النمو	*	٧.٧٨	٤.١	-٠.٥٦	٩.١٢	-٩.١٧	-٣.٦٧	٥.٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠	تركيا	١٥٧,٨٤٥	١٨٥,٣٤٠	٢٠٦,٨٤٩	٢١١,٧١٥	٢٢٢,٠٠٣	٢٠٠,٧٢٨	١٨٩,٧١٧	٢١١,٢٢٠
	نسبة النمو	*	١٧.٤٢	١١.٦١	٢.٣٥	٤.٨٦	-٩.٥٨	-٥.٤٩	١١.٣٣
١١	تونس	٢١,٨٠٤	٢٢,٢٣٢.٧٠	٢١,٨٦٧.٢١	٢١,٧٢٢.٥٣	٢١,٣٩٨.٤٨	١٧,٣٠٢.٣٦	١٦,٧٢٢.٥٣	١٧,٣٩٤.٨٩
	نسبة النمو	*	١.٩٧	-١.٦٤	-٠.٦٦	-١.٤٩	-١٩.١٤	-٣.٣٥	٤.٠٢
١٢	ماليزيا	٢٢١,٦٨٧	٢٥٤,٠٢٠	٢٤٩,٣٥٣	٢٤٤,٤٩١	٢٤٩,٤٦٨	٢٠٩,٢٨٧	٢٠١,١٦٥	٢٢٤,٦٧١
	نسبة النمو	*	١٤.٥٩	-١.٨٤	-١.٩٥	٢.٠٤	-١٦.١١	-٣.٨٨	١١.٦٩
١٣	مصر	٤٦,٧٣١	٤٨,٥٤٠	٤٥,٨٠٩	٤٩,١١١	٤٣,٥٢٠	٤٣,٨٦٢	٣٤,٤٤٣	٣٧,٢٣٢
	نسبة النمو	*	٣.٨٧	-٥.٦٣	٧.٢١	-١١.٣٨	٠.٧٩	-٢١.٤٨	٨.١
١٤	لبنان	١٣,٧٥٢	١٤,٨٠٤	١٥,٠١٨	١٥,٠٤٠	١٢,٩٣٩	١٣,٠٢٣	١٢,٣٣٢	١٢,٨٢٢
	نسبة النمو	*	٧.٦٥	١.٤٤	٠.١٥	-١٣.٩٧	٠.٦٥	-٥.٣١	٣.٩٨
١٥	باكستان	٢٣,٩٧٩	٢٩,٨٣١	٢٧,٨١٦	٣٠,٦٩٩	٢٩,٩١٦	٢٨,٦٩١	٢٥,٤٨٥	٢٥,١١٤
	نسبة النمو	*	٢٤.٤١	-٦.٧٥	١٠.٣٧	-٢.٥٥	-٤.١	-١١.١٧	-١.٤٦
١٦	المغرب	٣٠,٠٤٧	٣٥,١٧٦	٣٤,٣٢٤	٣٥,٠١٥	٣٨,١٢٤	٣٥,٢١١	٣٦,٣٥٢	٤٠,٧١٥
	نسبة النمو	*	١٧.٠٧	-٢.٤٢	٢.٠١	٨.٨٨	-٧.٦٤	٣.٢٤	١٢
١٧	بنغلاديش	١٨,٤٧٢	٢٥,٦٢٧	٢٦,٨٨٧	٢٩,٣٠٥	٣٢,٨٣٠	٣٣,٨٢٠	٣٦,٨٦٥	٣٧,٥٤٩
	نسبة النمو	*	٣٨.٧٣	٤.٩١	٨.٩٩	١٢.٠٣	٣.٠١	٩	١.٨٥
١٨	تشاد	٣,٩٢٧	٤,٧٢٦	٤,٧٥٨	٤,٣٤٧	٤,٧٥٦	٣,٢٨٤	٢,٦٥٣	٣,٣٧٩
	نسبة النمو	*	٢٠.٣٥	٠.٦٧	-٨.٦٤	٩.٤٢	-٣٠.٩٥	-١٩.٢	٢٧.٣٥
١٩	السودان	١٢,٩٥٨	١١,٨٢٨	٦,٢٨١	٦,٣٧١	٦,٦٩٥	٧,٩٥٠	٩,٣٩٥	١١,٣٨٧
	نسبة النمو	*	-٨.٧٣	-٤٦.٩	١.٤٤	٥.٠٨	١٨.٧٤	١٨.١٨	٢١.٢
٢٠	العراق	٥٤,٥٩٩	٨٢,٥٠٥	٩٦,٨٩٩	٩٣,١٠٠	٩٧,٠٠٠	٦٢,٧٢٨	٥٥,٧٧١	٧٤,٢٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	نسبة النمو	*	٥١.١١	١٧.٤٥	-٣.٩٢	٤.١٩	-٣٥.٣٣	-١١.٠٩	٣٣.١٨
٢١	النيجر	١,٢٦٩	١,٣٤٠	١,٥١٨	١,٧٣٦	١,٧٣٠	١,٣١٩	١,٢٩٣	١,٣٥٠
	نسبة النمو	*	٥.٥٣	١٣.٣	١٤.٣٦	-٠.٣٣	-٢٣.٧٦	-١.٩٨	٤.٤١
٢٢	أذربيجان	٢٨,٧٢٩	٣٧,٢١٥	٣٦,٩١٥	٣٥,٩٠٧	٣٢,٥٦١	٢٠,٠٥٩	١٧,٥٨١	١٩,٨٣٩
	نسبة النمو	*	٢٩.٥٤	-٠.٨١	-٢.٧٣	-٩.٣٢	-٣٨.٣٩	-١٢.٣٦	١٢.٨٥

نلاحظ أن الدول التي تعتمد على النفط الخام قد حققت أعلى معدلات نمو في حجم الصادرات، حيث حققت كل من السعودية، الكويت، العراق، الامارات،، نيجيريا، ايران، معدلات نمو مرتفعة في حجم صادراتها للعام ٢٠١١ حيث كانت قطر قد سجلت أعلى نسبة نمو بمعدل بلغ (٥٦.٢٥%) ومن ثم تلتها العراق وسجلت معدل نمو بلغ (٥١.١١%)، في حين سجلت باقي الدول المذكورة كالسعودية، الكويت والتي كان معدل نمو صادراتها يفوق (٤٠%)، ويلاحظ من الجدول أيضاً أن باقي الدول لاتعتمد على النفط بشكل أساسي في صادراتها، وانها حققت أيضاً معدلات نمو للعام ٢٠١١ مقارنة مع عام ٢٠١٠ كان أكثرها ارتفاعاً كل من بنغلاديش، وسجلت زيادة في معدل صادراتها بلغ (٣٨.٧%)، فيما سجلت كل من أذربيجان، الغابون، باكستان، اندونيسيا وعلى التوالي معدلات نمو بلغت (٢٩.٥%) (٣٥.٦%) (٢٤.٤%) (٢٨.١٣%)، في حين شهدت الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٧ تراجعاً في صادرات معظم الدول المذكورة في الجدول، بحيث كانت أكثر الدول تراجعاً الباكستان والتي سجلت (-١.٤٦%) وتلتها بنغلاديش بمعدل (١.٨٥%) في عام ٢٠١٧، في حين حققت نيجيريا معدل نمو في صادراتها بلغ (٣٢.٦%) بعد أن تراجع النمو في حجم صادراتها للعام ٢٠١٦ الى (٢٩.٢٣%) مقارنة بالعام ٢٠١٥.

وكذلك الامر في مصر والتي حققت معدل نمو بلغ (٨.١%) في العام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٦ والذي سجل تراجعاً بلغ (٢١.٤٨%) للعام ٢٠١٥، في حين حققت جمهورية التشاد معدل نمو بلغ (٢٧.٣٥%) عن عام ٢٠١٥ والذس سجل معدل نمو بلغ (١٩.٢%)، وكذلك دولة السودان حققت معدل (٢١.٢%) للعام ٢٠١٧ في حين كان معدل النمو صادراتها للعام ٢٠١١ (-٨.٧٣%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٥) مستوردات دول العالم الإسلامي

مستوردات دول العالم الإسلامي									
مليار دولار									
الرقم	السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	إندونيسيا	١٦٩,١٥٨	٢١٢,٩٩٧	٢٢٩,٣٦٢	٢٢٥,٥١٩	٢١٧,٤٨٥	١٧٨,٨٦٤	١٧٠,٨٣٥	١٩٤,٦٩٩
	نسبة النمو	*	٢٥.٩٢	٧.٦٨	-١.٦٨	-٣.٥٦	-١٧.٧٦	-٤.٤٩	١٣.٩٧
٢	السعودية	١٧٤,٢٠٣	١٩٧,٩٧٧	٢١٥,٢٠٦	٢٢٩,٩٠١	٢٥٥,٣٨٣	٢٥٣,٥٥٥	١٩٨,١١٠	١٩٦,١٤٦
	نسبة النمو	*	١٣.٦٥	٨.٧٠	٦.٨٣	١١.٠٨	-٠.٧٢	-٢١.٨٧	-٠.٩٩
٣	إيران	٩٤,٣٥٠	١٠٢,٤٥٣	١٣٩,١٩٩	١٠٩,٦٠٧	٩٣,٢٥٤	٧٤,٣٧٣	٨٧,١٩١	١٠٨,٢٣٠
	نسبة النمو	*	٨.٥٩	٣٥.٨٧	-٢١.٢٦	-١٤.٩٢	-٢٠.٢٥	١٧.٢٣	٢٤.١٣
٤	غابون	٤,٥٢٢	٥,٢٢٩	٥,٣٩١	٥,٨٥٤	٥,٢٧٢	٤,٠١٤	٣,٦٥٧	٣,٧٠٠
	نسبة النمو	*	١٥.٦٤	٣.٠٨	٨.٥٩	-٩.٩٤	-٢٣.٨٧	-٨.٨٨	١.١٥
٥	نيجيريا	٦٤,١٧٠	٨٨,٨٨٣	٥٩,٦٥٤	٦٦,٩٤٠	٧٠,٧٧٩	٥٣,٣٦٧	٤٦,٥٥٣	٤٩,٥٠٨
	نسبة النمو	*	٣٨.٥١	-٣٢.٨٩	١٢.٢١	٥.٧٣	-٢٤.٦٠	-١٢.٧٧	٦.٣٥
٦	الكويت	٣٥,٠٣٥	٣٩,٨٩١	٤٥,٧٤٥	٤٦,٥٨٠	٥١,٢٧٩	٥١,٤٨٠	٥١,٤٩٦	٥٧,٤٥٨
	نسبة النمو	*	١٣.٨٦	١٤.٦٧	١.٨٢	١٠.٠٩	٠.٣٩	٠.٠٣	١١.٥٨
٧	قطر	٢٩,٧١٧	٤٣,٧٩٣	٥٤,٦٩٣	٥٨,٩٥٣	٦٤,٠٠٤	٥٩,٢٧١	٦٣,٤٧٥	٦٢,١٩٣
	نسبة النمو	*	٤٧.٣٦	٢٤.٨٩	٧.٧٩	٨.٥٧	-٧.٣٩	٧.٠٩	-٢.٠٢
٨	الإمارات	١٨٤,٢٢١	٢١٧,٤٧١	٢٤٢,٨١٢	٢٥٣,٢١٧	٢٧٧,٩٠٣	٢٦٦,٢٧٦	٢٧٠,٤٤٢	٢٧٧,٠٨٦
	نسبة النمو	*	١٨.٠٥	١١.٦٥	٤.٢٩	٩.٧٥	-٤.١٨	١.٥٦	٢.٤٦
٩	الأردن	١٨,٢٤١	٢١,٣٠١	٢٢,٩٧٥	٢٤,١٧٢	٢٤,٩٨٥	٢٢,٦٩٤	٢١,٧١٤	٢٢,٩٤٢
	نسبة النمو	*	١٦.٧٧	٧.٨٦	٥.٢١	٣.٣٦	-٩.١٧	-٤.٣٢	٥.٦٥
١٠	تركيا	١٩٦,٤٥٢	٢٥٣,٠٩٢	٢٤٩,٧٦٦	٢٦٦,٩٠٤	٢٥٨,٣٠٠	٢٢٣,١٥١	٢١٤,٦٤٠	٢٤٩,٦٥٥
	نسبة النمو	*	٢٨.٨٣	-١.٣١	٦.٨٦	-٣.٢٢	-١٣.٦١	-٣.٨١	١٦.٣١
١١	تونس	٢٤,٠٧٥	٢٥,٦٥٣	٢٦,١١٩	٢٦,١٢٤	٢٦,٦٢٧	٢١,٩٩٢	٢١,١٩٧	٢٢,٣٤٨
	نسبة النمو	*	٦.٥٦	١.٨٢	٠.٠٢	١.٩٣	-١٧.٤١	-٣.٦١	٥.٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢	ماليزيا	١٨١,٠٩٩	٢٠٧,٦٢٠	٢١٥,٥٢٥	٢١٦,٨٩٣	٢١٨,١١٣	١٨٦,٦٠٣	١٨١,١٢٦	٢٠٢,٨٢٤
	نسبة النمو	*	١٤.٦٤	٣.٨١	٠.٦٣	٠.٥٦	-١٤.٤٥	-٢.٩٤	١١.٩٨
١٣	مصر	٥٨,١٩٦	٥٨,٢٦٥	٦٧,٩٢٩	٦٧,٤٠٠	٦٩,٢٨٢	٧٢,٠٦٩	٦٦,٢٥٦	٦٨,٩٨٣
	نسبة النمو	*	٠.١٢	١٦.٥٩	-٠.٧٨	٢.٧٩	٤.٠٢	-٨.٠٧	٤.١٢
١٤	لبنان	٢٣,١٤٢	٢٥,٧٢٢	٢٦,٦٧٠	٢٦,٩٧٩	٢٥,٦٠٩	٢٣,١١١	٢٣,٤١٩	٢٣,٥٢٨
	نسبة النمو	*	١١.١٥	٣.٦٨	١.١٦	-٥.٠٨	-٩.٧٦	١.٣٣	٠.٤٧
١٥	باكستان	٣٤,٣٣٣	٤٠,٥٢٤	٤٥,٧٩٤	٤٦,٣٧٤	٤٥,٥٩٤	٤٦,١٣١	٤٥,٠٣٢	٥٣,٥٢٧
	نسبة النمو	*	١٨.٠٣	١٣.٠٠	١.٢٧	-١.٦٨	١.١٨	-٢.٣٨	١٨.٨٦
١٦	المغرب	٤٠,٠٩٧	٤٩,٣٩٥	٤٩,٣٢٥	٥٠,٤٦٨	٥١,٨٩٢	٤٢,٨٩٨	٤٦,٩٦٥	٥١,١٤٧
	نسبة النمو	*	٢٣.١٩	-٠.١٤	٢.٣٢	٢.٨٢	-١٧.٣٣	٩.٤٨	٨.٩٠
١٧	بنغلاديش	٢٥,١٠٦	٣٥,٣٧٤	٣٧,٢٧٢	٤٠,١٣٥	٤٤,١٢٨	٤٨,٢٨١	٤٧,١٧٢	٥٠,٦١٤
	نسبة النمو	*	٤٠.٩٠	٥.٣٧	٧.٦٨	٩.٩٥	٩.٤١	-٢.٣٠	٧.٣٠
١٨	تشاد	٤,٦٤١	٥,٠٨٢	٥,٢٠٨	٥,٠٦١	٥,٩١٢	٤,٠٠٢	٣,٧٣٤	٣,٩٦١
	نسبة النمو	*	٩.٥٠	٢.٤٨	-٢.٨٢	١٦.٨١	-٣٢.٣١	-٦.٧٠	٦.٠٧
١٩	السودان	١١,٣١٠	١٠,٤٦٥	١٠,٥٦١	١٠,٧٢٩	٩,٢٩١	١٠,٦٠٨	١١,٩٧٤	١٣,٨٨٢
	نسبة النمو	*	-٧.٤٧	٠.٩١	١.٥٩	-١٣.٤٠	١٤.١٧	١٢.٨٨	١٥.٩٣
٢٠	سوريا	٢,٨٠٧	٣,٠٦٣	٢,٧٣٣	٢,٩٩٧	٣,٢٣٢	٢,٩٤٨	٢,٣٧٤	٢,٦٧٧
	نسبة النمو	*	٩.١٠	-١٠.٧٧	٩.٦٦	٧.٨٦	-٨.٧٨	-١٩.٤٩	١٢.٧٥
٢١	النيجر	١٠,٩٤١	١٥,٨٨٢	١٧,٦٢٢	١٩,٤٧٦	١٩,٧٢١	١٨,٤٧٣	١٦,٥٢٩	١٧,١٠٤
	نسبة النمو	*	٤٥.١٦	١٠.٩٦	١٠.٥٢	١.٢٦	-٦.٣٣	-١٠.٥٣	٣.٤٨
٢٢	أذربيجان	٥,٥٢٤	٦,١٦٩	٦,٥٩٢	٦,٢٣٦	٩,٩٨٨	١٢,٠١٢	١٢,٩٠٨	١٥,٢٨٦
	نسبة النمو	*	١١.٦٧	٦.٨٦	-٥.٤٠	٦٠.١٦	٢٠.٢٧	٧.٤٥	١٨.٤٣

وفي مجال المستوردات فأن الجدول رقم (٥) يبين معدلات النمو للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٧ للدول المذكورة في الجدول، حيث شهد العام ٢٠١١ ارتفاعاً في معدل مستوردات دول العالم باستثناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة السودان، والتي سجلت تراجعاً في معدل نمو المستوردات بلغ (٧.٤٧%) مقارنة بالعام ٢٠١٠ فيما سجلت دولة قطر أعلى نسبة نمو في حجم المستوردات للعام نفسه بحيث سجلت معدل بلغ (٤٧.٣٦%)، وتلتها النيجر وسجلت معدل بلغ (٤٥.١٦%) في نمو حجم مستورداتها من السلع والخدمات، وهما يعتبران من الدول النفطية، أما الدول غير النفطية مثل بنغلاديش، تركيا، اندونيسيا فقد سجلت معدلات نمو في حجم المستوردات للعام ٢٠١١ بلغت على التوالي (٤٠.٩%) (٢٨.٨%) (٢٥.٩%) مقارنة بالعام ٢٠١٠، وفي الأعوام التالية وصولاً الى العام ٢٠١٧ فقد شهدت معدلات نمو المستوردات تذبذباً في تلك الدول المشار اليها بالجدول أعلاه، حيث ارتفعت معدلات النمو في السودان الى مايقارب (١٥.٩%) عن عام ٢٠١٦ نتيجة حالة عدم الاستقرار فيها في حين تراجعت معدلات نمو حجم المستوردات في دولة قطر لتصل الى أعلى نسبة تراجع بين هذه الدول بحيث سجلت معدل نمو بلغ (-٢.٠٢%) للعام ٢٠١٧، وكذلك الامر في السعودية التي سجلت تراجعاً في النمو بلغ (-٠.٩٩%) مقارنة بالعام ٢٠١٦ والذي سجلت فيه ارتفاعاً في معدل نمو حجم المستوردات بلغ (١٣.٦٥%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٦) الميزان التجاري لدول العالم الإسلامي

الميزان التجاري بالأسعار الجارية									بالمليار دولار
الرقم	السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	إندونيسيا	١٤,٣٢٣	٢٢,٠٩٨	-٣,٦١٨	-٧,٢١١	-٦,٦٦٥	٣,٢٩٥	٧,٤٨٦	١٢,٢٤١
	نسبة النمو	*	٠.٥٤	-١.١٦	٠.٩٩	-٠.٠٨	-١.٤٩	١.٢٧	٠.٦٤
٢	السعودية	٨٧,٦٢٨	١٧٨,٢٤٧	١٨٤,٢١٤	١٥٧,٧٤٣	٩٩,١٥٨	-٣٥,٥٤٤	٢,٧٥٠	٤٣,١٢٥
	نسبة النمو	*	١.٠٣	٠.٠٣	-٠.١٤	-٠.٣٧	-١.٣٦	-١.٠٨	١٤.٦٨
٣	إيران	٢٤,٤٩٣	٤٧,١١٥	٥,٢٩٨	١٦,٠٤٣	٧,٢٨٧	١,٨١٢	٦,٦٧٧	٥,٠١١
	نسبة النمو	*	٠.٩٢	-٠.٨٩	٢.٠٣	-٠.٥٥	-٠.٧٥	٢.٦٩	-٠.٢٥
٤	غابون	٣,٧٥٨	٦,٠٠٠	٥,٠٧٦	٤,٢٣٦	٢,٨٢٢	٢,٦٠٤	٢,٥١٤	٣,٨٧٧
	نسبة النمو	*	٠.٦	-٠.١٥	-٠.١٧	-٠.٣٣	-٠.٠٨	-٠.٠٣	٠.٥٤
٥	نيجيريا	٢٩,٠٧٠	٤٠,٨٥٣	٨٥,٢٦٤	٢٦,٠١١	٣٤,٠٢٥	-٦٦٠	-٩,٢٥٢	-١٧
	نسبة النمو	*	٠.٤١	١.٠٩	-٠.٦٩	٠.٣١	-١.٠٢	١٣.٠١	-١
٦	الكويت	٤١,٩١٩	٧٢,٨٨٤	٨٤,٣٤١	٧٦,٨٣٤	٦٠,١٣٤	١٠,١١٧	٢,٠٠٠	٢,٧٧٩
	نسبة النمو	*	٠.٧٤	٠.١٦	-٠.٠٩	-٠.٢٢	-٠.٨٣	-٠.٨	٠.٣٩
٧	قطر	٤٨,٢٥٩	٧٨,٠٤٥	٨٨,١٨٣	٨٥,٥٥٧	٧٦,٢٢٤	٣٣,٠٢٠	٨,٩٢٢	٢٣,٠١٢
	نسبة النمو	*	٠.٦٢	٠.١٣	-٠.٠٣	-٠.١١	-٠.٥٧	-٠.٧٣	١.٥٨
٨	الإمارات	٤١,٠٥٤	٩٧,٣٦٤	١٣٢,٩٨٦	١٣٩,٣٥٤	١٢١,٦٦٦	٩٤,٩٧٦	٩٠,١٨٤	١٠٦,٩٥٧
	نسبة النمو	*	١.٣٧	٠.٣٧	٠.٠٥	-٠.١٣	-٠.٢٢	-٠.٠٥	٠.١٩
٩	الأردن	-٥,٤٩٠	-٧,٥٥٧	-٨,٦٦٨	-٩,٩٤٥	-٩,٤٦٠	-٨,٥٩٢	-٨,١٣٠	-٨,٦٤٤
	نسبة النمو	*	٠.٣٨	٠.١٥	٠.١٥	-٠.٠٥	-٠.٠٩	-٠.٠٥	٠.٠٦
١٠	تركيا	-٣٨,٦٠٧	-٦٧,٧٥٢	-٤٢,٩١٨	-٥٥,١٨٩	-٣٦,٢٩٧	-٢٢,٤٢٤	-٢٤,٩٢٣	-٣٨,٤٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	نسبة النمو	*	٠.٧٥	-٠.٣٧	٠.٢٩	-٠.٣٤	-٠.٣٨	٠.١١	٠.٥٤
١١	تونس	-٢,٢٧١	-٣,٤٢٠	-٤,٢٥٢	-٤,٤٠٢	-٥,٢٢٩	-٤,٦٩٠	-٤,٤٧٤	-٤,٩٥٣
	نسبة النمو	*	٠.٥١	٠.٢٤	٠.٠٤	٠.١٩	-٠.١	-٠.٠٥	٠.١١
١٢	ماليزيا	٤٠,٥٨٨	٤٦,٤٠١	٣٣,٨٢٨	٢٧,٥٩٨	٣١,٣٥٤	٢٢,٦٨٤	٢٠,٠٣٩	٢١,٨٤٧
	نسبة النمو	*	٠.١٤	-٠.٢٧	-٠.١٨	٠.١٤	-٠.٢٨	-٠.١٢	٠.٠٩
١٣	مصر	-١١,٤٦٥	-٩,٧٢٥	-٢٢,١٢٠	-١٨,٢٨٩	-٢٥,٧٦٢	-٢٨,٢٠٧	-٣١,٨١٣	-٣١,٧٥١
	نسبة النمو	*	-٠.١٥	١.٢٧	-٠.١٧	٠.٤١	٠.٠٩	٠.١٣	٠
١٤	لبنان	-٩,٣٩٠	-١٠,٩١٨	-١١,٦٥٢	-١١,٩٣٩	-١٢,٦٧٠	-١٠,٠٨٨	-١١,٠٨٧	-١٠,٧٠٦
	نسبة النمو	*	٠.١٦	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠٦	-٠.٢	٠.١	-٠.٠٣
١٥	باكستان	-١٠,٣٥٤	-١٠,٦٩٣	-١٧,٩٧٨	-١٥,٦٧٥	-١٥,٦٧٨	-١٧,٤٤٠	-١٩,٥٤٧	-٢٨,٤١٣
	نسبة النمو	*	٠.٠٣	٠.٦٨	-٠.١٣	٠	٠.١١	٠.١٢	٠.٤٥
١٦	المغرب	-١٠,٠٥٠	-١٤,٢١٩	-١٥,٠٠١	-١٥,٤٥٣	-١٣,٧٦٨	-٧,٦٨٨	-١٠,٦١٣	-١٠,٤٣٢
	نسبة النمو	*	٠.٤١	٠.٠٦	٠.٠٣	-٠.١١	-٠.٤٤	٠.٣٨	-٠.٠٢
١٧	بنغلاديش	-٦,٦٣٤	-٩,٧٤٧	-١٠,٣٨٥	-١٠,٨٣٠	-١١,٢٩٨	-١٤,٤٦٠	-١٠,٣٠٧	-١٣,٠٦٥
	نسبة النمو	*	٠.٤٧	٠.٠٧	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٢٨	-٠.٢٩	٠.٢٧
١٨	تشاد	-٧١٤	-٣٥٦	-٤٥٠	-٧١٥	-١,١٥٦	-٧١٨	-١,٠٨٠	-٥٨١
	نسبة النمو	*	-٠.٥	٠.٢٧	٠.٥٩	٠.٦٢	-٠.٣٨	٠.٥	-٠.٤٦
١٩	السودان	١,٦٤٨	١,٣٦٢	-٤,٢٨٠	-٤,٣٥٨	-٢,٥٩٦	-٢,٦٥٩	-٢,٥٧٩	-٢,٤٩٥
	نسبة النمو	*	-٠.١٧	-٤.١٤	٠.٠٢	-٠.٤	٠.٠٢	-٠.٠٣	-٠.٠٣
٢٠	العراق	٧,٣٩٢	٣٠,٩٥٣	٣٣,٤٦٠	٨,٦٠٠	١٠,٣٠٠	-١٠,٧٨٨	-١٤,٣٦٧	٢,٥٩٢
	نسبة النمو	*	٣.١٩	٠.٠٨	-٠.٧٤	٠.٢	-٢.٠٥	٠.٣٣	-١.١٨
٢١	النيجر	-١,٥٣٨	-١,٧٢٣	-١,٢١٥	-١,٢٦١	-١,٥٠٢	-١,٦٢٩	-١,٠٨١	-١,٣٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	نسبة النمو	*	٠.١٢	-٠.٢٩	٠.٠٤	٠.١٩	٠.٠٨	-٠.٣٤	٠.٢٣
٢٢	أذربيجان	١٧,٧٨٨	٢١,٣٣٣	١٩,٢٩٣	١٦,٤٣٢	١٢,٨٤٠	١,٥٨٦	١,٠٥٢	٢,٧٣٥
	نسبة النمو	*	٠.٢	-٠.١	-٠.١٥	-٠.٢٢	-٠.٨٨	-٠.٣٤	١.٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

تعاني معظم الدول المشار اليها بالجدول رقم (٦) من العجز في الميزان التجاري وهذا يعكس حجم الاعتماد على العالم الخارجي باستثناء كل من أذربيجان والتي حققت معدل نمو في الميزان التجاري للعام ٢٠١٧ بلغ (١.٦%) مقارنة بالعام ٢٠١٦، وكذلك ماليزيا والتي حققت معدل نمو في ميزانها التجاري للعام ٢٠١٧ بلغ (٠.٠٩%) مقارنة بالعام ٢٠١٦ والذي بلغ معدله (-٠.١٢%)، وهذه من الدول غير النفطية ، أما بعض الدول النفطية فكان ميزانها يتظاثر بالتغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكانت السعودية قد سجلت أعلى معدل نمو في ميزانها التجاري للعام ٢٠١٧ حيث بلغ معدل نمو (١٤.٦٨%) فيما سجلت كل من قطر، الكويت معدلات نمو إيجابية للعام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ٢٠١٦ بلغت على التوالي (١.٥٨%) (٠.٣٩%)، وكانت كل من تركيا مصر، باكستان قدسجلت أعلى قيمة في الميزان التجاري بين الدول المذكورة في الجدول وعلى التوالي (-٣٨.٤%) (-٣١.٧٥%) (-٢٨.٤١%) في العام ٢٠١٧ والسبب في ذلك أنها دول غير نفطية، أما عن قيمة الفائض في أهم الدول التي تعتمد على تصدير النفط الخام فقد سجلت كل من الامارات، السعودية، قطر فائضاًفي الميزان التجاري للعام ٢٠١٧ وعلى التوالي (١٠٦.٩%) (٤٣.١٢%) (٢٣.٠١%) أما في العراق فقد سجل الميزان التجاري ما قيمته (٢.٥٩%) للعام ٢٠١٧ بعد أن كان هنالك عجز في ميزانه التجاري نتيجة عدم الاستقرار الأمني في العراق والذي أثر على صادرات النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وتحليل بيانات الدراسة إختبار الفرضيات

٤-١ تمهيد

٤-٢ منهجية الدراسة

٤-٣ مصادر جمع البيانات

٤-٤ مجتمع الدراسة وعينتها

٤-٥ الاختبارات المستخدمة في الدراسة

٤-٦ نموذج الدراسة

٤-٧ فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وتحليل بيانات الدراسة إختبار الفرضيات

٤-١ تمهيد

تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمنهج الذي يتلائم ويخدم هذه الدراسة بالإضافةً إلى التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها الأسباب من وراء اختيارها، مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاساليب الإحصائية التي سوف تخدم متطلبات هذه الدراسة، وبيان أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة، وفي النهاية اعداد مجموعة من التوصيات.

٤-٢ منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك بعد الاطلاع والرجوع الى الدراسات السابقة، فقد ظهر جلياً بأن هذا المنهج يعد من أهم المناهج المناسبة التي تخدم هذه الدراسة، والهدف من هذا المنهج هو الإحاطة بكافة الجوانب النظرية والعملية الخاصة بموضوع الدراسة، بالاضافةً إلى استخدام الاساليب الإحصائية والقياسية التي تهدف الى تسهيل عملية قياس المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

٤-٣ مصادر جمع البيانات

بما يخص مصادر جمع البيانات تم الرجوع في جمعها إلى المصادر التالية:

- المصادر الأولية: تتعلق هذه المصادر بالبيانات التي تم جمعها والحصول عليها من النشرات والتقارير الخاصة بالبنك الدولي .
- المصادر الثانوية: تتعلق هذه المصادر بتغطية الإطار النظري للدراسة، بحيث تم جمعها من خلال العديد من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤ مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من دول العالم الإسلامي والبالغ عددها (٥٦)، وبسبب كبر حجم مجتمع الدراسة تم أخذ عينة عشوائية من هذه الدول بلغت (٢٢) دولة، (ملحق رقم ١)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٠-٢٠١٧.

٤-٥ الاختبارات المستخدمة في الدراسة

نتيجة التطورات الحاصلة في مجالات الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية لتلك السلاسل بالاستقرار أو عدم الاستقرار، وعلى وجه الخصوص بعدما قام كل من Nelson &Plosser (١٩٨٢) بنشر دراستهما التي أكدوا فيها أن العديد من السلاسل الزمنية المالية في أمريكا تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، بمعنى أن العديد من تلك السلاسل هي غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن عملية تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على البيانات الغير مستقرة إحصائياً سيؤدي بالنهاية إلى ظهور نتائج تتسم بأنها زائفة أو غير دقيقة، وعلى ضوء ذلك قامت هذه الدراسة بتطبيق ما يسمى باختبارات جذر الوحدة كاختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) واختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron)، وذلك من أجل التأكد ما إذا كانت البيانات الخاصة بالمتغيرات المدروسة بأنها مستقرة أو غير مستقرة.

وبعد التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية، عندها يتم الكشف عما إذا كان لدى تلك السلاسل اتجاه (Trend) أم لا، بحيث تكون ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، وذلك بتحديد عدد السنوات الإبطاء من أجل معرفة هل أنها تحتوي اتجاه أم لا تحتوي، ويتم ذلك من حلال إدخاله ضمن حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، كون أن وجود اتجاه في البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، أما إذا كانت السلاسل الزمنية تتسم بأنها غير مستقرة عند المستوى، عندها يتم أخذ الفرق الأول ويعاد بعد ذلك اختبار الاستقرار مرة أخرى، أما إذا لم تكن مستقرة فيتم أخذ الفرق الثاني وهكذا، حتى تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتسم بالاستقرار، وبالعادة لا يمكن أن تتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بوجود فترات تكون من أجل إبطاء من الدرجة الأولى، وعليه فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك استخدمت هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

- **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)**

نتيجة لما تتسم به البيانات الاقتصادية من وجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذلك يعد تحديد درجة الاستقرار مهما جدا وذلك قبل اجراء اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم الاستقرار في البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order١) أي I(١). أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد أن تم الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(٢) وهكذا، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يمكن القول بإنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(٠)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

وقد بينت العديد من الدراسات كدراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) بأن معظم السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة، وكذلك أوضحت الدراسات التي قام بها كل من Stock and Watson (١٩٨٩) بأن المستويات في تلك السلاسل الزمنية هي غير مستقرة. وهذا يعني بأن المتوسط والتباين للمتغير غير مستقلين عن الزمن عند وجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، الامر الذي يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). حيث يمكن استخدام العديد من الاختبارات من أجل التأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، وذلك لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية مثل طريقة Phillips and Perron (PP)(١٩٨٨). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) لعدم احتوائه على العديد من القيم المتباطئة للفروق والذي يأخذ بالاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العملي (Nonparametric Correction) وهذا الأمر يسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن، ويستخدم من أجل اختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار تطبيق اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لاختبار فرضية وجود جذر الوحدة (مما يفيد عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية، فقبل إجراء اختبار الانحدار كان لا بد من التأكد من استقرار البيانات حتى نحصل على نتائج حقيقة وليست مزيفة .

- **اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة**

استخدمت الدراسة كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون، وذلك من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، اذ أن عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية يؤدي إلى اظهار نتائج انحدار غير حقيقية أو مزيفة، وعلى ضوء ذلك تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٧) أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك كان لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أن تم أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) أن القيمة المعنوية كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (٧) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF-Fisher.prb	PP-Fisher.prb.	النتيجة
LGDP	المستوى	٠.٢٨٥٢	٠.٠٠٠٠	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٠	مستقرة
LIM	المستوى	٠.١٠١٥	٠.٠٠٠٠	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٢٤١	٠.٠٠٠٠	مستقرة

المصدر: إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٦ نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$GDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 LIM_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

المتغير التابع :

- GDP_{it} : Gross Domestic Product النمو الاقتصادي

المتغير المستقل :

- IM_{it} : Import المستوردات
- ε_{it}: حد الخطأ
- β_0 : مقطع الانحدار
- β_1: معامل الانحدار لقياس اثر المتغير المستقل على المتغير التابع

٤-٧ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية H.: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي.

الجدول (٨) يبين نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (٠.٠٠٥) وهي اقل من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان نموذج الاثر الثابت هو المناسب للتقدير.

الجدول(٩) يبين نتائج الأثر الثابت، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي :

- وجود تأثير معنوي للمستوردات على النمو الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٣٢٪، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من الزيادة أو النقصان في المستوردات يؤدي إلى ٣٢٪من التغير في النمو الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$٠.٠٥)للمستوردات على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$٠.٠٥) للمستوردات على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٨٢% من التغيرات في النمو الاقتصادي، تعود إلى المستوردات.

- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠.٠٠٠٠) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول(٨) نتائج اختبار هوسمان

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
		Equation: Untitled	
	Test cross-section random effects		
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
٠.٠٠٥٠	١	٧.٨٧٥٥٨٣	Cross-section random
	Cross-section random effects test equation:		
		Dependent Variable: LGDP	
		Method: Panel Least Squares	
		Date: ٠٦/٢٩/١٩ Time: ١٠:٤٩	
		Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧	
		Periods included: ٨	
		Cross-sections included: ٢٢	

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٩) نتائج تقدير نموذج الاثر الثابت

		Dependent Variable: LGDP		
		Method: Panel Least Squares		
		Date: ٠٦/٢٩/١٩ Time: ١٠:٤٧		
		Sample: ٢٠١٠ ٢٠١٧		
		Periods included: ٨		
		Cross-sections included: ٢٢		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٠٠٠٠	١٠.٤٩٨٢٢	١.٦٨٣١٨٤	١٧.٦٧٠٤٣	C
٠.٠٠٠٠	٤.٦٩٩٦٣١	٠.٠٦٩٠٩٦	٠.٣٢٤٧٢٥	LIM
٦٩١.٥٤٢٩	F-statistic		٠.٨٢٠٠٤٤	R-squared
٠.٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)		٠.٨١٨٦١٢	Adjusted R-squared

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥ـ١ نتائج الدراسة

٥ـ٢ توصيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ نتائج الدراسة

تبين من خلال نتائج اختبارات التحليل الاحصائي ما يلي :

١. إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال استقرار البيانات للاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

٢. وجود تأثير معنوي للمستوردات على النمو الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٣٢٪، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في المستوردات يودي إلى ٣٢٪ من التغير في النمو الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للمستوردات على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للمستوردات على النمو الاقتصادي.

٣. كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٨٢% من التغيرات في النمو الاقتصادي، تعود إلى المستوردات.

٤. كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠.٠٠٠٠) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

٥-٢ توصيات الدراسة

بناءًا على نتائج الدراسة تم صياغة التوصيات التالية:

١- ضرورة قيام الحكومات بالعمل على تحسين كفاءة الهيكل الانتاجي من أجل القيام بعملية زيادة الصادرات وإحلال المستوردات لتحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطوير والابداع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ضرورة قيام الحكومات في دول العالم الإسلامي بالعمل والتعاون على انشاء سوق مشتركه فيما بينها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على إيجاد كيانات اقتصادية قوية لها القدرة على المنافسة الدولية.

٣- ضرورة قيام الحكومات في دول العالم الاسلامي بتشجيع الانفتاح والتوسع الاقتصادي وتطوير دور الصادرات الامر الذي يعمل على تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

٤- العمل على تحسين حجم المستوردات في دول العالم الاسلامي و التي من خلالها نسعى الى تحقيق و تطوير النمو الاقتصادي وهذا يؤدي الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) أبو جامع، جابر، (٢٠١٦) "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و التنمية في فلسطين ١٩٩٥-٢٠١٢، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، المجلد ٣٠، العدد ٩، ص ص ١٨٤٧-١٨٧٦**

٢) بطريق، يونس أحمد، (٢٠١٤): **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر.

٣) بهنام، سمير حنا، (٢٠١١)، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للأعوام ١٩٩٠-٢٠١١م، **مجلة تنمية الرافدين، العدد (١١٤)، المجلد (٣٥)، جامعة الموصل: العراق.**

٤) الحباشنة، فضل المولى معيوف. (٢٠١٦). أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية، تحليل قطاعي للفترة ١٩٩٦-٢٠١٣ ***Dirasat: Administrative Sciences,*** ***١٦١(٣٩٨٨), ١-١١***

٥) حبيب، وشعوبي، (٢٠١٧)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية للفترة بين (١٩٩٣-٢٠١٢)، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد(٣٩، العدد (٣)، الصفحات: ٦٩-٨٢.**

٦) حمزة، حسن، (٢٠١١) " **العولمة المالية والنمو الاقتصادي"** الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

٧) خصيب، صبري، وصيدم، مأمون، (٢٠٠٨)" **المستوردات في الأردن: واقع وطموح"**، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، غرفة تجارة عمان، ص١-٢٠ .

٨) خلف، فليح حسن(٢٠٠٨)، " **المالية العامة"** الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.

٩) خلف، فليح حسن(٢٠١٢)، " **اقتصاديات العالم الاسلامي"** الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠) بخيت، عبد الفضل، والباحوث، عبدالله (٢٠٠٣)" دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٤-٣٣.**

١١) الداوود، حسام، (٢٠١٥)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

١٢) داوود، أكرم حنا(٢٠١٠)" اتجهات تطور التجارة الخارجية العربية البينية للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧"، **تنمية الرافدين، المجلد ٣٢، العدد ١٠٠، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد**.

١٣) السريتي، محمد احمد،(٢٠١٠)" **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق"**، الطبعة الأولى، رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر

١٤) سالم، عماد عبد اللطيف، (٢٠١٠)" **دراسات في الاقتصاد"**، دار بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

١٥) سواعي، خالد مرعي، (٢٠١٥): أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم (٢)، العدد (١)**

١٦) الشواربي، عبدالحميد(٢٠٠٦)، **موسوعة الشركات التجارية**، الطبعة الاولى، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر.

١٧) الشبول، محمد فاروق (٢٠٠٨)" **النمو السكاني و التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

١٨) شلبي، محمد، (٢٠١٣)،" الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، **مجلة مصر المعاصرة، المجلد (١)، العدد (١٠٤)، ص ص ٥١٠-٥٣١ .**

١٩) صالح، جابر محمد، (٢٠١٣): **الاستثمار بالأوراق المالية مدخل في التحليل الأساسي والفني للاستثمارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٢٠) عبد الغفار غطاس، محمد زوزي ,وعبد الوهاب دادن (٢٠١٥). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١"، **مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٥، ص ص ٢٨٣-٢٩١.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١) عبد القادر، محمد، وناصف، إيمان عطية، (٢٠١٣): **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٢٢) عبدلي، عايد، (٢٠٠٥)، "تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، **مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد (٢٧)،ص ص (٢١٥-٢٥٩).**

٢٣) علاوة، تواري، (٢٠١٠)، **"التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية"**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، القاهرة.

٢٤) علاوين، محمد عبد الهادي (٢٠١٤)، "التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة بلاد الشام" **المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، لبنان، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ص٢٦-٣٣.**

٢٥) عليوة، زيد، (٢٠١١)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (١٩)، العدد (٢)، ص ص ٤٧-٦١** .

٢٦) عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠١٥): "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، **مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية في مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي**.

٢٧) غضبان، فؤاد محمد الشريف، (٢٠١٥): **الاقتصاد الحضري**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٨) فاضل، أيمن صالح، (٢٠١١): السوق الإسلامية المشتركة: المعوقات والحلول، **مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٤، العدد ١.**

٢٩) الفتلاوي، كامل علاوي كاظم (٢٠١٦)" العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣" **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ١٣.**

٣٠) قدي، عبد المجيد، وسعيدي، وصاف، (٢٠٠٢)، "آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات: حالة الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٢)، ص ص٢١٨-٢١٩.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١) الكواز، أحمد(٢٠٠٧)، **مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي**، مؤتمر المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٣٢) الكواز، أحمد(٢٠٠٨)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، **سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧٣، ص ١٣**، الكويت

٣٣) الكواز، أحمد(٢٠٠٩)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، سلسلة جسر التنمية، **المعهد العربي للتخطيط، العدد ٨١، ص ٣**، الكويت

٣٤) كافي، مصطفى يوسف، (٢٠٠٦)، **الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دار نينار للنشر والتوزيع، دار الفرات، بغداد.

٣٥) المحتسب، بثينة، (٢٠٠٩)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، **دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٦)، العدد (٥).**

٣٦) محمد، سيدي محمود، (٢٠٠٥): **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق: سوريا.

٣٧) المسعودي، توفيق عباس عبد، (٢٠١٠): "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، **مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٢٦)، المجلد السابع، ص ص٢٨-٤١.**

٣٨) مكيد، علي، و معوشي، عماد (٢٠١٥). قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد ١٣**.

٣٩) نجمة، إبراهيم، والمزروعي، علي، (٢٠١٣): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، **مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٤)، ص ص ١٠٩-١٣٢** .

٤٠) هاشم، محمد صدقة عمر، (٢٠٠٨): **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١) Afaf., a., J., S., & Hussain, M. A. (٢٠١٥): The impact of exports and imports on economic growth: Evidence form Tunisia**, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, ٦(١), ١٣-٢١.**

٢) Bader, S. S. Hamdan (٢٠١٦): The effect of exports and imports on economic growth in the Islamic countries: A panel data approach, **Journal of economics bibliography, vol. (٣), Issue (١).**

٣) *Bader, M. (٢٠٠٦). The Effect of Imports of Intermediate and Capital Goods on Economic Growth In Jordan (١٩٨٠– ٢٠٠٣)*, **Mu'tah Research and Studies**,**M ٢١,N ١, pp١٣١-١٣٩** The Mu'tah University, Jordan.

٤) Elbeydi, K., R., M., Hamuda & Gazada, v. (٢٠١٠): The relationship between export and economic growth in Libya Arab, **Theoretical and Applied Economics, ١(٥٤٢), ٦٩-٧٦.**

٥) Gujarati, D and Porter, D. (٢٠٠٩). **Basic Econimetrics**, (٥th ed.).International Edition, McGraw Hill

٦) Johnson, Gery & Scholes, Kevan (٢٠١٢): **Exploring economic Strategy,** Prentice Hall International.

٧) L. Raimi, H.I. Mobolaji, (٢٠٠٨**): Imperative of economic integration among Muslim countries: Lessons from European globalisation, Humanomics**, Vol. ٢٤ Iss: ٢ pp. ١٣٠ – ١٤٤.

٨) Mrudula, Rrivedi,. (٢٠١٥), Economic Growth, its effects on Ecology and Need for Sustainable Development. **Skyline Business Journal., vol. ١٠ issue ١, p: ٣٣-٤٧.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩) *Makun, K. K. (٢٠١٨). Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach.* ***Kasetsart Journal of Social Sciences, ٣٩(٣), ٤٣٩-٤٤٧.***

١٠) Nelson and Plosser (١٩٨٢), trend and random walks in macroeconomic time series, **journal of monetary economics,١٠,١٣٩-١٦٢**

١١) Priede, Martins,. (٢٠١٢), **Import impact of economic growth on regional economies,** International conference on economic marketing and management, IPEDR Vol. ٢٨, IACSIT Press, Singapore.

١٢) Phillips and Peron, (١٩٨٨), **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,٧٥,pp.٣٣٥-٣٤٦.

١٣) Rashid & Naz (٢٠٠٥): **Economic integration, Hidden Bounty for the Muslim World**, Pakistan Economic and social review, Vol. (٤٣), No.: (٢), ٢٠٠٥, Allama Iqbal Open University, Islamabad, Pakistan.

١٤) Rabnawaz, A., & Sohail Jafar, R. (٢٠١٥). Impact of Public Investment on Economic Growth. ***South Asia Journal of Multidisciplinary Studies (SAJMS), ١(٨), ٦٢-٧٥.***

١٥) Ruzita, et al. (٢٠١١): Are there prospects for future economic integration among Muslim countries? Evidence from selected OIC Countries**?,** Int. **Journal of Economics and Management ٥(١): p p١٧٩ – ٢١٥.**

١٦) Sanchez-Juarez, I., & García-Almada, R. (٢٠١٦). Public debt, public investment and economic growth in Mexico. ***International Journal of Financial Studies, ٤(٢), ٦.***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧) Seddighi and Lawler, (٢٠٠٠), Econometrics: practical pproach, London, Routledge, pp.٣٩٦.

١٨) Sands, p. (٢٠٠٥): **International Law In The Field Of Sustainble Development: Emerging Legal Principles,** Sustainable Development And International Law. London/ Dordrech/ Boston. Graham & Trotman/ Martinus Nijhoff.

١٩) Stock and Watson, (١٩٨٩), **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.٣٥١-٤٠٩, mit press national Bureau of economic research.

٢٠) Shaheen, Salma; Mahnaz Muhammad Ali; Amina Kauser and Bashir Ahmed (٢٠١٣): Impact of trade Liberalization on Economic growth in Pakistan, Interdisciplinary **Journal of Contemporary Research in Business, ٥(٥): ٢٢٨-٢٤٠**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com